دليل إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي

يناير - ٢٠١٤م

إصدارات مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي (SEMC)

اول منظمة مجتمع مدني متخصصه بالدراسات والاعلام الاقتصادي

رؤيتنا :

نظام اقتصادي ناجح وشفاف

رسالتنا :

نسعى للمساهمه في تعزيز مستوى التنمية وإيجاد صحافة اقتصاديه مهنيه ، بشراكه مع كافة الاطراف، من خلال التوعية والتدريب واعداد الدراسات وتقديم الاستشارات وتنفيذ الحملات الاعلاميه والاعلانيه واستطلاع الراي العام .

اهدافنا :

١. العمل على التاهيل والتوعية بالقضايا الاقتصاديه والتنموية.

٢. تعزيز الشفافيه والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار .

٣. العمل على ايجاد اعلام اقتصادي مهني ومحترف .

وحدات المركز :

يعمل المركز لتحقيق اهدافه من خلال وحدات نوعية متخصصه كالتالي :-

- **وحدة التوعية الاعلامية :**

تسهم هذه الوحده في تعزيز الوعي بقضايا التنمية وترسيخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال النشر الصحفي والالكتروني والانتاج البرامجي والاذاعي والتلفزيوني، وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل بما يحقق أهداف المركز.

- **وحدة البحوث الاقتصادية وقياس الرأي:**

تعمل هذه الوحدة من خلال فريق بحثي متخصص لاعداد التقارير والبحوث والدراسات المتعلقه المتعلقة بالشان الاقتصادي ومعرفة الاراء والتوجهات ذات الصله بالشأن الاقتصادي والاعلامي .

- **وحدة التدريب:**

يمتلك المركز كادرا مدربا ومؤهلا لتنفيذ دورات متنوعة في المجال الاداري والاقتصادي والبيئي .

- **وحدة الحملات الاعلامية والتوثيق:**

ينفذ المركز من خلال هذه الوحده حملات اعلامية وتنظيم مؤتمرات وفعاليات مختلفه ، كما يقدم خدمة التوثيق الصحفي والالكتروني المتكامله للمنظمات والشركات وكافة المهتمين .

- **وحدة الشفافية والحكم الجيد:**

يسعى المركز عبر هذه الوحده الى تنفيذ مشاريع تعزز من الشفافيه والافصاح عن المعلومات وتطوير قدرات الافراد والمؤسسات في الحكم الجيد وتمكين المجتمع من الرقابه الفاعلة والمشاركة في صنع القرار .

- **وحدة السوق المالية :**

تسعى هذه الوحدة لتهيئة البيئه الملائمه لسوق اوراق ماليه جيدة واعداد الخطط والبرامج التي تساهم في تعزيز الوعي بها ومراقبة اداءها .

العنوان

اليمن ، صنعاء ، شارع هايل ، جوار الروني للتجاره

ت: ٤٦٥٤٢٢ - ١- ٠٠٩٦٧ ، فاكس : ٥٧٦٢٧١ - ١- ٠٠٩٦٧ - ،.موبايل :٧٧٧١٠٣٨٨٠ or ٠٠٩٦٧ ٧٣٦٥٠٠٠٧٨

ايميل : economicmedia@gmail.com

www.economicmedia.com

دليل إدماج احتياجات النساء والشباب
في السياسات العامة على المستوى المحلي

إعداد:

لبيب شائف محمد إسماعيل

إهـــــداء

إلى معلـم الناس الخير

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلـم وعلى آله

وإلى كـل حـريص على تعليـم الناس

ما ينفعهـم

إعداد

لبيب شائف محمد إسماعيل

اشراف

مصطفى نصر

مراجعة عامة

صادق الحميري

مدير المشروع

محمد عبدالواحد فرحان

التدقيق اللغوي

أ . ليلي عبد الخالق ناجي

رسم الغلاف

ريهام عبدالله الرازحي

الإخراج الفني

مرسيل عبده قحطان سلام

صنعاء - يناير ٢٠١٤م

حقوق الطبع محفوظة لمركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

هذا الدليل بتمويل من الاتحاد الأوروبي ، و محتواه يعد من مسئولية مركز الدراسات و الإعلام الاقتصادي ولا يعكس في أي حال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

تقديـــم:

الشباب والنساء .. والمستقبل

ندرك حجم الطاقة الكامنة لدى، الشباب والنساء في التأثير المجتمعي، لذا فإننا في مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي وبتمويل من بعثة الاتحاد الاوروبي في اليمن حرصنا أن نركز على الحلقة المفقودة في التواصل بين المؤثرين الاجتماعيين من الشباب والنساء والمنظمات المدنية وأعضاء المجالس المحلية على المستوى المحلي، تعزيزا للامركزية والحكم المحلي وبما يستجيب لاحتياجات وأولويات الشباب والنساء.

كان ذلك هدفا لعملنا خلال الاشهر الماضية مستهدفين القوى المؤثرة في خمس محافظات يمنية (صنعاء، عدن، حضرموت، الحديدة، تعز).

ونحن ننتقل من مديريات مدنية إلى الريف ادركنا بصورة واضحة كلفة التهميش لشريحتي الشباب والنساء في صناعة القرار المحلي، وغياب أولوياتهما عن السياسات المحلية، وما ترتب عليه من حالة إتكالية تنتظر قرارات فوقية لا تراعي البيئة المحلية ولا تنسجم مع الاحتياجات والاولويات، لقد كان جليا الشعور بالحرمان وعدم إمتلاك القرار.

لذا نؤكد أن فكرة اللامركزية وتفويض الصلاحيات هي قرينة الابداع، ومالم تمتلك المجتمعات المحلية قرارها عبر فئاتها الاكثر فاعلية، تظل التنمية شعارات يطلقها السياسيون دون ان تترجم على الواقع العملي بصورة صحيحة ذات جودة عالية وماء نقي وطرق معبدة، ومساواة أمام القانون.

ومن المؤسف ان نتحدث عن هذا بعد عقد من تجربة المجالس المحلية المنتخبة في اليمن، والتي لم تتمكن من تحقيق الأهداف التنموية التي أنشئت من أجلها، ولم تتحول إلى ممثل حقيقي عن المجتمع الذي ادلى بأصواته بحماس، وتحول بعدها إلى حالة من السخط على التجربة برمتها.

ندرك ان مشوار الشراكة الفاعلة والتأثير المطلوب لشريحتي الشباب والنساء ما يزال في بدايته، وأن هناك كوابح تشريعية ومجتمعية، إلا أن عجلة التحول دارت نحو الامام وثمارها باتت ممكنه وقابلة للتحقق خلال الفترة المقبلة، لاسيما مع الدور الريادي الذي لعبه الشباب والنساء في إشعال ثورة التغيير السلمية عام ٢٠١١م.

إننا معنيون خلال المرحلة المقبلة أن نعزز من دور المجتمعات المحلية في الرقابة المجتمعية، ولا يمكن ان تتحقق هذه الرقابة إلا بالتأسيس للشراكة في وضع السياسات والخطط والبرامج، وأهم من ذلك كله توفر الارادة السياسية بأحقية المجتمعات المحلية أن تدير شئونها بعيدا عن الوصاية او الادعاء بقلة الخبرة وضعف الامكانيات.

ستظل المجتمعات المحلية بما تمتلكه من طاقات شبابية ونسائية بحاجة دائمة إلى التأهيل وإمتلاك الادوات التي تلبي متطلبات التأثير، وهو ما نحاول نحن في مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي أن نساهم به من خلال هذا الدليل المتميز، الذي اعده الخبير والمستشار لبيب شائف، وكذلك من خلال العديد من برامج ننفذها في أكثر من محافظة يمنية.

أهدي هذا الجهد لشباب وشابات طامحون بتغيير اليمن نحو آفاق من التعايش والحرية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

إننا نؤسس بهذا الجهد لشراكة حقيقية في وضع السياسات العامة على المستوى المحلي، مبنية على احتياجات وأولويات المجتمع، تشكل الركيزة الاساسية لاي رقابة مجتمعية على تنفيذ السياسات والبرامج على المستوى المحلي.

مصطفى نصر

رئيس مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

الفهرس

م	الموضـــــوع	الصفحة
أ	تقديم	٣
ب	مقدمة	٥
ج	منهجية الدليل	٧
د	منهجية التدريب	٨
هـ	أنشطة بدء التدريب	٩
١	**الوحدة الأولى: مفاهيم أساسية**	**١٢**
١-١	أهداف الوحدة	١٣
١-٢	الشباب والمرأة: المفهوم والادوار والاحتياجات	١٤
١-٣	اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية	٢١
١-٤	الحكم الرشيد والمشاركة المجتمعية	٢٥
١-٥	السياسة العامة	٣١
١-٦	تطبيقات الوحدة	٣٧
٢	**الوحدة الثانية: العوامل البيئية المؤثرة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي**	**٤١**
٢-١	أهداف الوحدة	٤٢
٢-٢	العوامل البيئية المؤثرة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي	٤٣
٢-٣	أهمية التعرف العوامل البيئية المؤثرة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات المحلية	٤٣
٢-٤	العوامل المؤثرة في البيئة الخارجية	٤٣
٢-٥	العوامل المؤثرة في البيئة الداخلية	٥٠
٢-٦	تطبيقات الوحدة	٥٢
٣	**الوحدة الثالثة: آليات إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي**	**٥٤**
٣-١	أهداف الوحدة	٥٥
٣-٢	مفاهيم إدماج الاحتياجات وآلياته	٥٦
٣-٣	الخطوات الرئيسية في إطار دورة عمليات السياسة العامة على المستوى المحلي	٥٨
٣-٤	ملخص إدارة عمليات السياسة العامة على المستوى المحلي في الجمهورية اليمنية	٧٠
٣-٥	مراحل إعداد الخطة والموازنة العامة على مستوى السلطة المحلية	٧٢
٣-٦	المعوقات المؤثرة على تحقيق فاعلية إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسة العامة على المستوى المحلي في اليمن	٧٣
٣-٧	تطبيقات الوحدة	٧٤
و	المصادر والمراجع	٧٨

الحمد لله رب العالمين كما يليق به ويرضى والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام المرسلين وخاتم النبيين، ومعلم الناس أجمعين والمبعوث رحمة للعالمين وعلى آله الطيبين، وبعد:

تمثل النساء نصف المجتمع من حيث العدد والقدرات، وكذلك يمثل الشباب قرابة ثلثي المجتمع اليمني عدداً وقدرةً وطاقة، وكلاهما فئة هامة وفاعلة في المجتمع، ومن الضروري أن يستفاد من طاقاتهم وقدراتهم في إطار التنمية الشاملة، ولكي يتحقق ذلك، فإن من الاهمية أن يتم استيعاب الاحتياجات العامة والخاصة لكل فئة منهما وضمان تلبيتها على الوجه الأمثل، بحيث يتاح لهما التمكين اللازم للإسهام الفاعل في التنمية. ولعل أقرب طريق لتلمس ذلك هو العمل من خلال السياسات العامة على المستوى المحلي، والتي في إطارها يمكن تحديد وتوفير الجزء الاكبر من احتياجات المجتمع المحلي عموماً، والنساء والشباب على وجه الخصوص.

وارتباطاً بذلك، يأتي هذا الدليل الذي جاء نتاج فكرةٍ نوعية، هي مشروع إيصال أصوات النساء والشباب، تَبنّتْهُ مؤسسة متميّزة هي مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، الذي أدار المشروع بفاعلية وكفاءة عالية، وبلّغه قمة النجاح المأمولة.

ويستهدف الدليل المعنيين والمهتمين بالمشاركة المجتمعية عموما، وإدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي على وجه الخصوص، وفي مقدمتهم:

- أعضاء المجالس المحلية.
- المدراء والمختصين في المكاتب التنفيذية.
- منظمات المجتمع المدني.
- الأحزاب والتنظيمات السياسية.
- الناشطين الاجتماعيين من النساء والشباب.
- المهتمين بقضايا النساء والشباب عموماً، وبالسياسات العامة على المستوى المحلي بوجه خاص.

كما يهدف هذا الدليل التدريبي إلى تحقيق التالي:

توفير إطار معرفي يسهم في تكوين فهم مشترك لدى مختلف المعنيين في وحدات الحكم المحلي والمكاتب التنفيذية والمجتمع المدني، حول الجوانب الأساسية المتعلقة بإدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي.

- الإسهام بتحسين قدرات المعنيين في السلطة المحلية (المجالس المحلية، والمكاتب التنفيذية) والمجتمع المدني (أحزاب ومنظمات) على التعامل مع السياسات العامة على المستوى المحلي، وآليات إدماج احتياجات النساء والشباب في إطارها.

- تمكين المعنيين بمختلف فئاتهم من امتلاك أسس واضحة حول الجوانب الرئيسية المتعلقة بإدماج أولويات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي.

جرى إعداد هذا الدليل بعد الاطلاع على العديد من المرجعيات والأدبيات المحلية وعلى وجه الخصوص دليل إدارة النفقات الخاصة بوضع الخطة والموازنة المحلية، دليل المشاركة المجتمعية في السياسات العامة على المستوى المحلي الذي أعدته منظمة برجرسيو البريطانية ... وغيرها، فضلا عن عدد من المرجعيات الخارجية، حيث تم استخلاص أبرز المفاهيم والمضامين التي تتسق وأهداف الدليل بوجه خاص، وأهداف

مشروع ايصال أصوات النساء والشباب بوجه عام، وقد تّم تقسيم محتويات الدليل إلى ثلاث وحدات هي :

الوحدة الأولى: مفاهيم أساسية.

الوحدة الثانية: العوامل البيئية المؤثرة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي.

الوحدة الثالثة: آليات إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي.

وقد رُوعِيَ عند إعداد الدليل، التركيز على المفاهيم والمعارف المباشرة التي تعطي خلفية أساسية دقيقة ومركّزة لمضامين الموضوعات التي جرى تناولها في مختلف أقسام الدليل، بحيث تعكس أهداف الدليل بشكل مباشر دون الإطالة والإسهاب. كما جرى دعم الدليل بالرسوم والأشكال الإيضاحية ما أمكن، بما يسهل فهم مضمون المحتوى المعرفي المعروض.

كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذا الدليل إلى الواقع الملموس، وأخص بالشكر مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي وفي مقدمتهم الشاب المتميز مصطفى نصر رئيس المركز الذي قاده ليصبح من بين أهم مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، والمؤثرة في المجتمع اليمني، بما قدّمه من مشروعات نوعية خلال فترة وجيزة، وهو بتبنيه للمشروع وفكرة الدليل ومساندته له حتى أصبح حقيقة ملموسة على الواقع يضيف لبنة جديدة لإسهامات المركز النوعية. كما لا يفوتني أن أشكر المفوضية الأوربية التي دعمت المشروع، وهو أحد إسهاماتها النوعية في اليمن. كذلك فالشكر موصول للشاب الطموح محمد فرحان مدير المشروع الذي أداره ببراعة واقتدار.

وختاماً يحدوني الأمل أن يتم الاستفادة من هذا الجهد المتواضع ونرى آثاره منتشرة في أرجاء يمننا الحبيب، ويضيف لبنة لجهود دعم التنمية المحلية عموماً، ولجهود مناصرة قضايا النساء والشباب وإيصال أصواتهم للهيئات الرسمية ودعم إدماج احتياجاتهم التنموية في السياسات العامة على المستوى المحلي على وجه الخصوص. كما لا يفوتني أن أنوه إلى أن هذا العمل كغيره من الأعمال البشرية يشوبه القصور والنقصان ويستلزم التطوير والتحسين المستمر؛ ولذا سأكون ممتنا لكل من يسعفني بآراء وملاحظات تُحسّن من مضمون الدليل.

،،والله الموفق والمعين،،

لبيب شائف محمد إسماعيل

صنعاء -يناير– ٢٠١٤م

منهجية الدليل:

جرى تصميم محتوى هذا الدليل بمنهجية اعتمدت التالي:

١. الاستناد على مسح احتياجات الشباب والنساء الذي أجراه مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي والذي شمل عشر مديريات في ست محافظات وتّم الخروج بمحددات عامة تعكس الملامح العامة لمتطلبات إدماج احتياجات النساء والشباب والتي بموجبها روعي تصميم مكونات الدليل الأساسية.

٢. مراجعة الادبيات والتجارب المتاحة في مجال إدماج احتياجات النساء والشباب والاستفادة منها في صياغة الدليل.

٣. مراجعة السياسات والوثائق الرسمية المتعلقة بالمشاركة المجتمعية والاستفاضة منها في صياغة الدليل بحيث يعكس الواقع الفعلي.

٤. استخدام أسلوب الإطار الكلي في عرض مكونات الدليل وتجنب الإغراق في التفاصيل لتعميم فهم عام مشترك.

٥. التركيز على ثلاثة عناصر أساسية وبصورة متكاملة ومتتابعة هي: المفاهيم، والعوامل البيئية، وآليات الإدماج.

٦. الاهتمام بوضع رسوم وأشكال إيضاحية في الموضوعات التي تحتاج إلى فهم أعمق.

٧. تضمين كل وحدة مجموعة من التطبيقات التي تدعم الأهداف المهارية للدليل وتسهم في تعميق الفهم للموضوعات الأساسية التي تهم المتدرب.

٨. اختيار ثلاث قضايا أساسية من الواقع اليمني المحلي يتّم مناقشتها كأمثلة وتطبيقات عملية أثناء العملية التدريبية.

منهجية التدريب:

تم الأخذ بالاعتبار عند وضع الدليل وتطبيقاته وآلية التدريب عدد من الجوانب التي تعزز منهجية التدريب التشاركي وذلك على النحو التالي:

١- الاهتمام بتطبيق أساليب تدريب تشاركية للخبرات والممارسات لدى المتدربين والتي اكتسبوها في ممارساتهم العملية.

٢- الاهتمام بتطبيق أسلوب العمل الجماعي إلى جانب التطبيقات الفردية، حيث يقسم المشاركون إلى مجموعات عمل تتنافس في عرض خبراتها من خلال التطبيقات المصمّمة لهذا الغرض.

٣- تطبيق نموذج تدريب يعزز من دور ومساهمة المتدرّب واحترامه لذاته، بدلاً من التركيز على خبرات ومعارف المدرّب.

٤- الاهتمام بالجوانب العملية والتطبيقية أثناء العملية التدريبية.

٥- تنويع أساليب التدريب المستخدمة لتشمل:

- العصف الذهني.
- الحوار.
- مجموعات العمل.
- جلسات نقاش (عرض تجارب).

أنشطة بدء التدريب:

قبل كل عملية تدريب يتطلب القيام ببعض الأنشطة الأساسية التي تمّهد للعملية التدريبية وتشمل:

١- التعـــارف:

أ. بعد تقديم المدرّب نفسه للمتدرّبين يقوم كل مشارك بالتعريف بنفسه بحيث يشمل التعريف:

- الاسم.
- الوظيفة.
- الجهة التي يعمل بها.

ب. يتم وضع كرت أمام كل متدرّب يتضمّن البيانات الأساسية الخاصة بالتعريف (الاسم -الوظيفة - الجهة التي يعمل بها).

ج. يقوم كل متدرّب بتعبئة استمارة بيانات أساسية عنه تشمل:

- الاسم: .....
- الوظيفة: .....
- الجهة التي يعمل بها: .....
- رقم الهاتف: .....
- البريد الالكتروني: .....
- التخصص: .....
- المؤهل الدراسي: .....
- دورات سابقة في هذا المجال (إن وجدت):

.....

.....

.....

.....

.....

٢- التوقعات:

يطلب من كل مشارك ان يحدّد توقعاته من الدورة التدريبية من خلال استمارة بيانات أساسية وفقا للنموذج المحدد لذلك، كما يقوم المدرب أيضا باختيار مجموعة عشوائية من المشاركين ليعبروا عن توقعاتهم امام بقية المشاركين.

استمارة التوقعات

اسم الدورة: .....

اسم المشارك: .....

هل كنت بحاجة لمثل هذه الدورة؟ وما هي نسبة احتياجك لها؟ (.....٪).

١- ما هي الموضوعات الرئيسية التي تتوقع أن تتناولها الدورة؟

أ- .....

ب- .....

ج- .....

د- .....

ماذا تتوقّع أن تضيف إليك هذه الدورة التدريبية على صعيد:

- معارفك: .....
- مهاراتك: .....
- شخصيتك وسلوكياتك: .....
- أدائك في وظيفتك: .....
- علاقاتك: .....

٤-ما هو مفهومك للتالي:

- السياسة العامة: .....
- المشاركة المجتمعية: .....
- المجتمع المدني: .....
- آليات الإدماج للاحتياجات في السياسات العامة: .....

.....

.....

٣- القواعد المشتركة في العملية التدريبية:

أ- الالتزام بمواعيد الحضور والانصراف المحدّدة في برنامج الدورة التدريبية.

ب- الحرص على المشاركة الفاعلة في الحوارات ومجموعات العمل.

ج- الاهتمام بإنجاز التطبيقات الفردية والجماعية وتقديمها في مواعيدها.

د-الحرص على أن يدع المشارك مشاغله وهمومه خارج القاعة، ويهتم بالتركيز والإفادة من الدورة.

(لا تنس أن تغلق جوالك داخل القاعة حتى يتسنى لك ولزملائك التركيز والتفاعل بدون قلق.)

٤- مجموعات العمل:

يقسم المشاركون إلى ثلاث مجموعات رئيسية لتنفيذ تطبيقات الدليل الجماعية، كما يلي:

م	مجموعة الأولويات النسوية	مجموعة الأولويات الشبابية	مجموعة الأولويات المشتركة

٥- القضايا والمشكلات التي ستناقشها مجموعات العمل.

المجموعة	المشكلة/ القضية
مجموعة الأولويات النسوية	الحرمان من الرعاية الصحية لأعداد كبيرة من الامهات والاطفال الرضع في المديرية (الحاجة إلى مركز صحي).
مجموعة الأولويات الشبابية	عدم توفر اماكن لممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية للشباب في المديرية (الحاجة إلى مركز رياضي وثقافي).
مجموعة الأولويات المشتركة	بعد المنطقة من الطريق العام مما يحرم سكانها من فرص الوصول لبعض الخدمات والأنشطة في مركز المديرية (الحاجة إلى طريق ريفي يربط المنطقة بالطريق الرئيسي).

يمكن للمدرّب أو المشاركين تعديل القضية أو المشكلة وفقا لخصوصية المديرية.

الوحدة الأولى

مفاهيم أساسية

أهداف الوحدة:

بعد الانتهاء من هذه الوحدة ستكون قادراً على:

١. معرفة المفاهيم المتعلقة النوع الاجتماعي والشباب، الحكم المحلي، التنمية المحلية، الحكم الرشيد والمشاركة المجتمعية، السياسات العامة والسياسات المحلية.

٢. التعرف على أدوار النساء والشباب واحتياجات كل منهم.

٣. تحديد مستويات المشاركة المجتمعية.

٤. وصف أهمية المشاركة المجتمعية في السياسة العامة والتنمية المحلية عموما.

٥. تحديد خصائص وتصنيفات السياسة العامة.

٦. التعرف على السياسات العامة المحلية في اليمن التي يمكن للمجتمع المحلي المشاركة فيها.

٧. تطبيق مفاهيم المشاركة المجتمعية في السياسات العامة على المستوى المحلي على أمثلة واقعية مختارة.

أساليب التدريب:

- العصف الذهني.
- الحوار.
- مجموعات العمل.
- جلسات نقاش (عرض تجارب).

المفهوم والادوار والاحتياجات:

مفهوم الجنس والنوع الاجتماعي:

مفهوم الجنس: ينصب على الاختلافات البيولوجية بين الرجل، والمرأة وطبيعتها ودور كل منهما في إعادة إنتاج النوع الإنساني (استمرار بقاء الإنسان).

مفهوم النوع الاجتماعي: الأدوار والعلاقات والمسئوليات بين الرجل والمرأة وكيفية تشكلها وهي عادة ما تتحدّد وفقا لأسس اجتماعية وثقافية وليست محدّدة بيولوجيا.

إن الفرق بين المفهومين يجعل من السهل تحديد مدى إمكانية استيعاب أدوار أكبر ومنح مسؤوليات وصلاحيات أوسع للمرأة في التنمية وتفعيل دورها من منطلق تحديد احتياجاتها القائمة على أساس النوع الاجتماعي وليس الجنس فقط. (المرأة: عنصر اجتماعي فاعل له قدرات يمكن تسهم بها في الحياة الاجتماعية وفقا لمستوى التمكين في المجتمع).

أدوار النساء في التنمية:

أدوار تقليدية: وتشمل:

- دور اجتماعي: تركّزت وظائف المرأة في إطار دورها الاجتماعي على امتداد الحياة البشرية باعتبارها أما أو مدبّرة لشئون البيت أو مربية للأبناء، وسيدة مجتمع في أحيانا قليلة ومحدودة تفرضها مكانتها الاجتماعية.
- دور اقتصادي: احتلت المرأة – ومازالت–مكانة اقتصادية هامة في مختلف مراحل الحياة الإنسانية فكانت شريك أساسي ومنتج فعّال في النشاط الزراعي لكنها وإن كانت المنتج، فإن الرجل هو من يأخذ الريع ويتصرف به، كما أنه وفي أحياناً كثيرة مارست المرأة أيضا أنشطة تجارية واقتصادية (كالبيع والشراء وإنتاج السلع الحرفية) إلا أن دورها ظل محدودا بالمقارنة مع دور الرجل في هذا الجانب.
- دور سياسي: على الرغم من محدودية الدور السياسي للمرأة على مر التاريخ الإنساني إلا أن لها مشاهد سياسية هامة سطرها التاريخ، حيث قادت العديد من النساء ممالك عظيمة، كما أنها لم تغب عن المشهد السياسي على مر التاريخ سواء بتسيّدها لعروش وممالك أو باعتبارها صانعة قرار تقف خلف الملوك والحكام وتؤثر على قراراتهم السياسية.

أدوار حديثة:

تنوعت واتسعت أدوار المرأة لتشمل مختلف مناحي الحياة الإنسانية (سياسية واجتماعية واقتصادية، وتربوية وتعليمية، وفي القضاء، والصحة، ... الخ)

كما اتسعت أدوارها التقليدية الثلاثة لتشمل مختلف مناحي الحياة السياسية سواء كناخبة أو مرشحة أو عضو في هيئات سياسية وحزبية وحكومية.

وبالمثل اتسعت دورها الاقتصادي ليصل إلى مستوى عال من الندّية للرجل في ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت عاملة أو سيدة أعمال، وفي مختلف الوظائف وباتت تفرض وجودها كشريك فاعل وحقيقي للرجل في المجتمع.

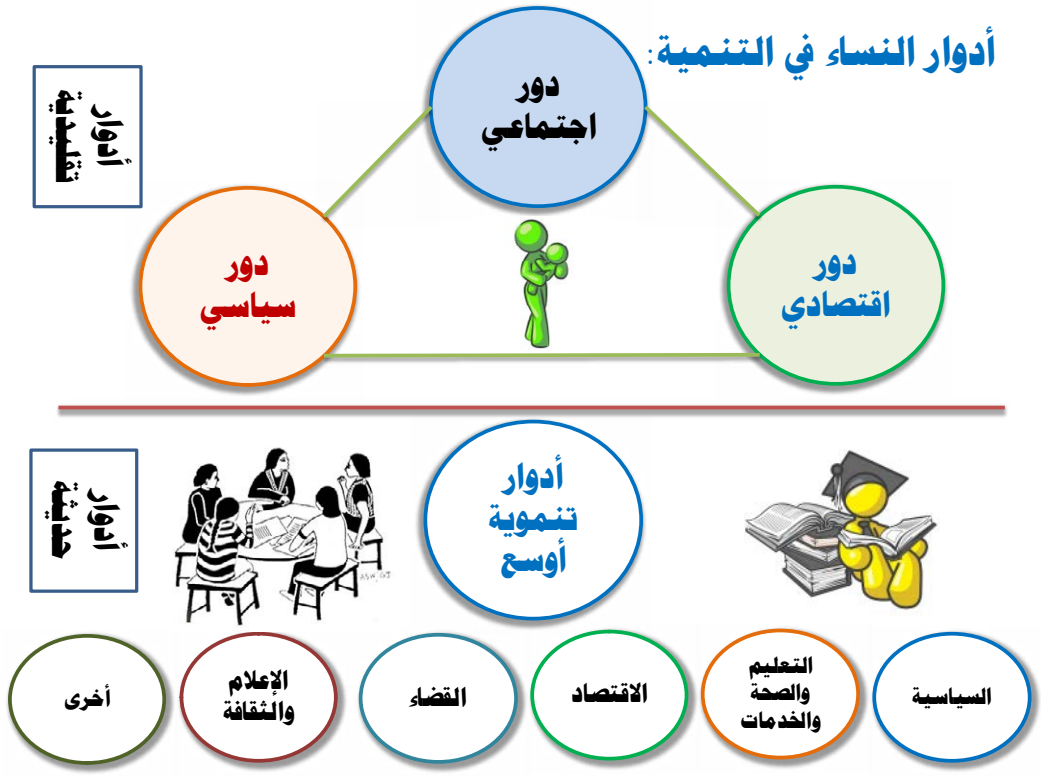

الاحتياجات التنموية للمرأة:

تتعدّد احتياجات المرأة التنموية بتعدّد مجالات حياتها ومتطلبات كل مجال فهي تحتاج إلى التعليم، الصحة، ومختلف الخدمات، وأن يكون لها دخل تعيش منه، كما تحتاج أن تشارك في الحياة السياسية، وتسهم في الحياة الاقتصادية، ... وغيرها من الاحتياجات الإنسانية العامة باعتبارها كائناً إنسانياً له احتياجاته المتنوعة أو الخاصة بخصوصية دورها المجتمعي أو احتياجاتها التي فرضتها خصائصها الفسيولوجية، وهناك نوعين من التصنيفات لاحتياجات النساء هي:

١- الاحتياجات الآنية والاستراتيجية (حسب الزمن):

الاحتياجات الآنية: هي تلك الاحتياجات التي ترتبط بالحياة اليومية للمرأة من غذاء، مسكن، تعليم، صحة، غذاء... وغيره في الأمد القصير ولا تؤدي إلى تغيير دور المرأة في المجتمع بشكل مباشر.

الاحتياجات الاستراتيجية: وهي تلك الاحتياجات التي تتيح للمرأة تعزيز دورها في المجتمع وتعميق إسهامها كشريك للرجل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية ... وغيرها، وبالتالي فتوفيرها يؤدي إلى تغيير دور المرأة التقليدي في المجتمع وتحسين وضعها كالحماية، الحقوق والحريات، المشاركة السياسية، التمكين الاقتصادي، ... إلخ.

٢- احتياجات حسب المجال (اجتماعية وخدمية):

وهي وفقا لمجالات الخدمات والرعاية التي تحتاجها المرأة بغض النظر كانت آنية أو استراتيجية وتتوزع على مجالات موضوعية مثل احتياجات تعليمية، صحية، اجتماعية ثقافية، اقتصادية سياسية حقوقية، ... الخ.

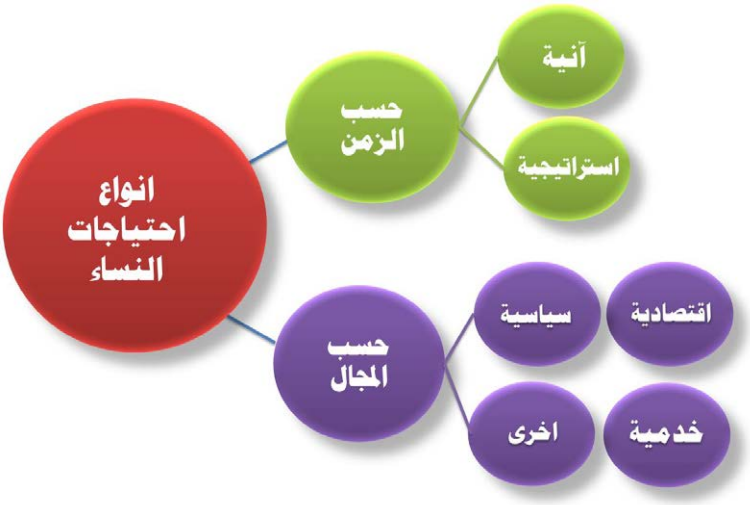

أمثلة لاحتياجات النساء:

م	الاحتيـــــــــاج	نوع الاحتياج
١	مدرسة للبنات	آنية
٢	مركز محو امية	آنية
٣	مركز رعاية امومة وطفولة	آنية
٤	مركز تعليم التدبير المنزلي	استراتيجية
٥	مشروع مياه	آنية
٦	تشريع للتمكين السياسي	استراتيجية
٧	مشروع تدريب قابلات	آنية
٨	مركز رعاية القاصرات	استراتيجية
٩	نادي ثقافي ورياضي نسوي	استراتيجية
١٠	مركز تأهيل حرفي نسوي	استراتيجية
١١	استراتيجية تمكين النساء اقتصاديا	استراتيجية
١٢	مشروع طريق ريفي يربط القرية بمركز المديرية	آنية
١٣	مشروع حماية المرأة من العنف	آنية
١٤	مركز خدمات مجتمعية نسوية	استراتيجية

مفهوم الشباب Youth:

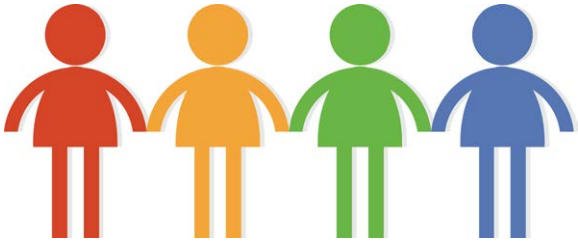

المفهوم البيولوجي: وفقا لتعريف البرنامج الانمائي للأمم المتحد فإن الشباب هم الفئة العمرية من السكان التي تقع ما بين (١٨-٣٣) سنة.

المفهوم الاجتماعي: مرحلة عمرية تبدأ حينما يحاول المجتمع إعداد الشخص وتأهيله لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي دوراً في بنائه، وتنتهي حينما يتمكن الشخص من أن يتبوأ مكانته ويؤدي دوره في السياق الاجتماعي.

تمثل هذه الفئة أكثر من ٥٠٪ من سكان العالم.

أدوار الشباب:

للشباب أيضا نوعين من الادوار الأول تقليدي والثاني حديث.

أ- أدوار تقليدية: مارس الشباب-ومازال-أدواراً تقليدية في مجتمعاتهم تركزت في ثلاثة مجالات هي:

- دور اقتصادي: ويتمثل في أنهم طاقات الإنتاج الاقتصادي الفعالة سواء في العمل في مختلف المجالات الاقتصادية العامة أو في مساعدة أسرهم في الأنشطة التي تقوم بها الأسرة كالزراعة، الرعي، ... الخ.
- دور في حماية المجتمع: حيث يعتمد على الشباب بدرجة أساسية في حماية المجتمع والدولة والمجتمعات من خلال انخراطهم بالجيش والشرطة ومختلف أشكال الحماية المجتمعية التي تنشأ نظرا للطاقات التي يمتلكونها فقد كان -ومازال-اختيار عناصر الحماية للمجتمعات من فئة الشباب.
- دور ثقافي وتنويري: حيث يساهمون في توعية المجتمع ونشر الثقافات الايجابية الجديدة التي تنتج عن الممارسات الإنسانية من مختلف الثقافات والتي يتعلمونها من خارج إطار مجتمعاتهم ومن ثم يسهمون بنقلها إلى مجتمعاتهم.
- دور اجتماعي: كثيرا ما يسهم الشباب في تقديم خدمات اجتماعية لمجتمعاتهم ذات طابع تعاوني، كحملات النظافة، وجلب الماء، ورعاية المرضى، وحل المشكلات والخلافات الاجتماعية التي تطرأ، ... وغيرها من الأدوار التي مارسها ويمارسها الشباب حتى اليوم.

ب- أدوار حديثة: فرضت التحولات الثقافية والسياسية العالمية أدواراً جديدة للشباب تنوعت بتنوع مجالات الحياة الإنسانية العصرية، حيث بات للشباب دور سياسي كبير وتجاوزت تأثيراتهم لتصل إلى تغيير الأنظمة السياسية في بلدانهم، كما تنامى دورهم الاقتصادي من خلال إدارتهم لشركات ومؤسسات اقتصادية كبيرة، بل أن سوق تقنية المعلومات العالمي الذي يحتل اليوم الصدارة في الاقتصاد العالمي يقوده الشباب باعتباره من خلاصة إنتاجهم الفكري وجهودهم الإدارية والاقتصادية، كما يلعب الشباب اليوم دورا هاما فيما يتعلق بالحريات والحقوق وبات لهم بصمتهم الخاصة في هذا الجانب، وهكذا تجاوزت ادوار الشباب اليوم ما كان يقوم به من أدوار تقليدية لتشمل مختلف مناحي الحياة. وأضحى لهم تأثيرات ملموسة في مختلف المجالات.

الأهمية التي يكتسبها الشباب:

تمتلك فئة الشباب خصائص تميّزها عن بقية الفئات العمرية في المجتمع وتجعلها ذات أهمية غير عادية في المجتمع، ومن أبرز الخصائص التي تعكس أهمية هذه الفئة:

١. امتلاك الشباب طاقات جبارة تمثّل عامل دفع للتنمية في حال أُحسِن استغلالها.

٢. إنّها الفئة التي يمكن أن تكون الأعلى إنتاجا، إذا ما توفّرت لها المقوّمات اللازمة لتحسين إنتاجيتها.

٣. إنها مصدر هام للإبداع والابتكار، فلدى الشباب طموحات وأفكار إبداعية تبرز نتيجة الرغبة في التميُّز التي تتسم بها هذه الفئة العمرية.

٤. إن الشباب هم المصدر المتدفق للقيادات المستقبلية، ممّا يتطلّب بناء قدرات هذه الفئة لتنتج قيادات المستقبل النوعية.

٥. تتميّز هذه الفئة بخصائص الاندفاع والحماس والتمّسك الشديد بوجهات النظر والعمل الفعّال لتحقيق وجهات نظرها؛ لذا فهي الفئة الأكثر فعالية والدافعة نحو التغيير، يساندها في ذلك نقاء وصفاء الذهنية الشابة وعدم وجود رواسب لخبرات سلبية، كما هو الحال في الفئات الأكبر سنا.

وارتباطا بذلك فإنّ سياسات الحكومات تعطي اهتمّاما نوعيا للشباب وتستوعب احتياجاتهم العامة والنوعية، بحيث توجّه طاقاتهم الخلّاقة نحو خدمة مجتمّعاتهم واستغلالها في تحقيق مستويات إنتاجية عالية وتؤهلهم لقيادة دفة التنمية الشاملة في المجتمع.

الحاجات الأساسية للشباب في المجتمعات المحلية:

تتنوّع احتياجات الشباب بتنوّع مجالات الحياة التي يمارسونها فعليا أو تلك التي يسعون لأداء أدوار مستقبلية في إطارها، ومن الأهمية التعرف على طبيعة احتياجاتهم لتعمل الهيئات المحلية على استيعابها في إطار سياساتها المختلفة، ويمكن تصنيف احتياجات الشباب وفقا للتقسيم القطاعي / مجالات الخدمات التي يحتاجونها: كالاحتياجات التعليمية، الصحية، الرياضية، الثقافية، التدريب والتأهيل، ... وغيرها.

كما أن هناك من يقسّم احتياجات الشباب إلى نوعين من الاحتياجات هي:

احتياجات أساسية: كالتعليم والصحة، الخدمات الأخرى الأساسية التي يحتاجها الشباب في ممارسة حياتهم العادية اليومية.

احتياجات نوعية: وهي ترتبط بخصوصية مرحلتهم العمرية ومتطلبات بنائهم النوعي المستقبلي مثل: التمكين السياسي، الخدمات الرياضية والثقافية، بناء القدرات، التمكين الاقتصادي، التمكين المجتمعي، الحريات والحقوق النوعية للشباب، ... وغيرها وهي احتياجات يجب أخذها بالاعتبار لتحقيق فاعلية لأدوار الشباب حاليا ومستقبلا ومن الأهمية أن يجرى إدماجها في إطار السياسات العامة التنموية.

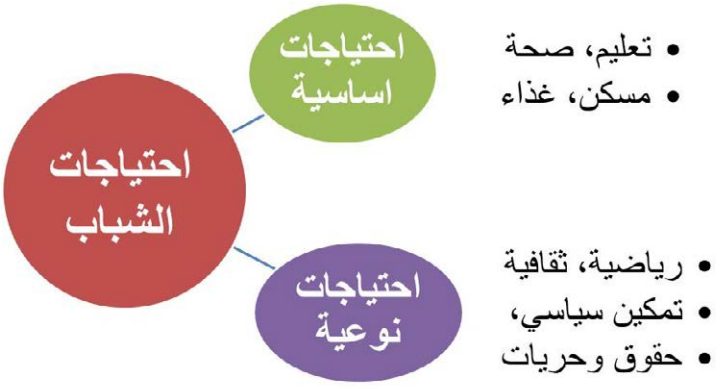

أمثلة لاحتياجات الشباب:

م	الاحتيـــــــــاج	نوع الاحتياج
١	معهد تقني ريفي	تعليمي/ مهني
٢	مركز/ نادي رياضي وثقافي	رياضي/ ثقافي
٣	مشروع بناء قدرات للتأهيل لسوق العمل	مهني
٤	مركز صحي	صحي
٥	استراتيجية تنمية الشباب	تنموي/متنوع
٦	مركز تأهيل حرفي	مهني
٧	طريق ريفي يربط المنطقة بمركز المديرية	خدمي/ طرق
٨	مركز خدمات اجتماعية شبابية	اجتماعي
٩	مشروع مياه ريفي	خدمي/ مياه
١٠	مشروع كهرباء ريفي	خدمي/ طاقة
١١	مشروع ربط خطوط هاتفية وخدمات انترنت	خدمي/ اتصالات
١٢	مشروع ملعب رياضي ريفي	رياضي
١٣	تشريع لتمكين الشباب سياسيا	سياسي
١٤	منتدى ثقافي للأدباء والشعراء الشباب	ثقافي

اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية:

اللامركزية:

تعرّف بأنها عملية نقل وتفويض المسئوليات والصلاحيات لمهام عامة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي وبصورة تضمن مشاركة فعالة من المستويات المحلية في اتخاذ القرارات ووضع وتنفيذ وتقييم السياسات المتعلقة بشئونهم عبر مجالس محلية منتخبة.

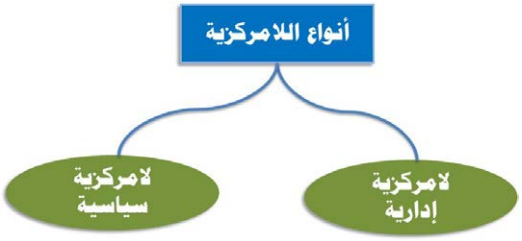

الحكم المحلي:

هو أسلوب لإدارة شئون المحليات تتمتع من خلاله وحدات الحكم المحلي بسلطات وصلاحيات في إدارة شئونها إلى جانب إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات وإدارة وتقديم الخدمات المحلية وصولاً إلى تحقيق تنمية محلية مستدامة.

نظام السلطة المحلية:

هو النظام الرسمي الذي تعتمده الدولة (في اليمن) وفقاً للدستور والقوانين واللوائح النافذة في إدارة الشأن المحلي يتم من خلاله تفويض أو نقل مسئوليات وصلاحيات عامة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، وتتضمن المشاركة في الخطط، والميزانيات، والمساهمة في تنفيذ مشروعات التنمية ومتابعة وتقييم خطط التنمية المحلية.

مفهوم التنمية المحلية:

هي عملية مستمرة ومقصودة تهدف إلى إحداث تحسين مستوى حياة الفرد والمجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتوحّد فيها جهود الدولة والمجتمع. ويتّم من خلالها أيضاً العمل على تغيير المجتمع بواسطة المجتمع ومن أجل المجتمع وهو ما يعرف (بالتنمية المجتمعية).

عناصر التنمية المحلية:

- المشاركة المجتمعية في إدارة التنمية: إسهام المجتمع في صنع القرارات والسياسات التنموية ابتداء من تحديد احتياجاتهم التنموية ووضع السياسات/ والمشروعات التنموية الملبية لتلك الاحتياجات، والإسهام في تمويلها، وحتى عملية الإشراف على تنفيذها وتقييمها.
- ديمقراطية التنمية في اتخاذ القرارات: وتعني أن يتاح للمجتمع المشاركة في صنع القرار التنموي بطريقة ديمقراطية تعطي عدالة في اتخاذ القرار وفقا للتوزيع النسبي للمستفيدين من القرار، وبحسب مستوى إجماع المجتمع.
- مشاركة مختلف الطاقات بما فيها المرأة: وفيها يتّم مساهمة مختلف الفئات في المجتمع في إدارة التنمية بدون استثناء بما فيهم النساء والشباب عن طريق ممثلين لهم أو أخذ آرائهم مباشرة واستيعابها في صنع سياسات التنمية.

- المساهمة المجتمعية في تمويل التنمية إلى جانب المساهمة الحكومية: وتعني أن يقدّم المجتمع جزءاً من التمويل لمشروعات التنمية التي يحتاجها إلى جانب التمويل الحكومي، حيث أن هذا الإسهام في تمويل المشروعات يقوي عامل التملك للمشروعات لدى المجتمع ويسهم في تسهيل تنفيذها وإدارتها باعتبارها ملك للمجتمع أسهم في إيجادها.

خصائص التنمية المحلية:

- اللامركزية (الشمول): بمعني عدم تمركز التنمية في مناطق محددة، وإنما إحداث التنمية في مختلف المناطق بصورة تحد من نزوح سكان الريف إلى المدن.
- المشاركة: إشراك المجتمع المدني بمختلف مكوناته من أجل تحقيق مصالحهم المشتركة.
- الانسجام مع البيئة: ربط المجتمع المحلي ببيئته سواء في استغلال مواردها أو الحفاظ عليها باعتبار المجتمع جزءاً من بيئته.
- الاستدامة: ترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يحقق مصالح الأجيال الحالية والقادمة.
- الاستقلالية: الاعتماد بدرجة كبيرة نسبياً على الموارد الذاتية للمجتمع المحلي دون التعويل على موارد الحكومة المركزية.
- القرب من المستهدفين: وتعني أن المستوى الإداري الأقرب من المجتمع هو القادر على تفهم احتياجات المجتمع والعمل معهم.

أبرز مهام واختصاصات المجلس المحلي بالمحافظة:

١. دراسة وإقرار مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة السنوية والموافقة على مشروع الحساب الختامي على مستوى المحافظة.
٢. دراسة الإحصاءات والمعلومات وإجراء المسوح الميدانية للتعرف على أولويات التنمية ولأغراض تقييم مستوى تنفيذ المشاريع.
٣. التوجيه والإشراف والرقابة على أعمال الأجهزة التنفيذية بالمحافظة وتقييم مستوى تنفيذها لخططها وبرامجها ومساءلة رؤسائها ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم عند الإخلال بواجبات هم وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة.
٤. مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة النافذة في كافة المجالات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة أوجه الاختلالات والمخالفات إن وجدت.
٥. دراسة ومناقشة الحالة المالية ومستوى تحصيل الإيرادات المركزية والمحلية والمشتركة من مصادرها المختلفة والعمل على تنميتها والتعرف على أسباب القصور وإصدار التوجيهات الكفيلة بمعالجتها.
٦. دراسة وإقرار القواعد والأسس المنظمة لمساهمات المواطنين في تمويل وإنشاء وصيانة مشاريع الخدمات الأساسية الممولة من قبلهم أو بمشاركتهم.
٧. مناقشة وإقرار مشاريع المخططات العمرانية والبيئية العامة تمهيداً لرفعها إلى الجهات المركزية المختصة لاعتمادها ومراقبة التنفيذ.

٨. الإشراف والرقابة على أعمال وأنشطة المجالس المحلية للمديريات.
٩. مناقشة المصاعب والمعضلات التي تواجهها المجالس المحلية للمديريات وتعيقها عن ممارسة مهامها على الوجه الأكمل والعمل على وضع الحلول الملائمة لها.
١٠. دراسة وتقييم تطبيقات نظام السلطة المحلية والتقسيم الإداري على مستوى المحافظة وتقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بتطويره إلى السلطات المركزية.
١١. تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية النوعية بمختلف أشكالها وكذا الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والمهني والإبداعي وتقديم التسهيلات لها.
١٢. الإشراف على الأنشطة التعاونية وكذا الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي وتنسيق خططها وبرامجها بما يكفل تكاملها مع خطة التنمية للوحدة الإدارية.

الهيئة الإدارية للمجلس المحلي للمحافظة:

يضم المجلس المحلي للمحافظة هيئة إدارية تتكّون من: رئيس المجلس: رئيساً، الأمين العام: نائباً للرئيس، رؤساء اللجان المتخصصة: أعضاء.

أبرز مهام واختصاصات الهيئة الإدارية:

١. دراسة ومناقشة مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة السنوية والحساب الختامي للمحافظة وعرضها على المجلس.
٢. دراسة ومناقشة موازنة النفقات الإدارية والتشغيلية السنوية للمجلس المحلي وعرضها عليه.
٣. مراقبة ومتابعة الأجهزة التنفيذية في أدائها لمهامها وتنفيذها للخطط والبرامج وتقديم التقارير بشأنها إلى المجلس.
٤. الإشراف على أعمال الهيئات الإدارية للمجالس المحلية للمديريات ومساعدتها في تنفيذ مهامها.
٥. متابعة مستوى تحصيل الموارد المالية المركزية والمحلية والمشتركة والتأكد من توريدها
٦. قبول الهبات والتبرعات والوصايا المقدمة للمجلس طبقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة.
٧. إعداد المقترحات الهادفة إلى تنمية المبادرات الذاتية.
٨. متابعة أنشطة المجالس المحلية للمديريات ومناقشة المصاعب والمعضلات التي تواجهها واقتراح الحلول المناسبة بشأنها.

مهام الهيئة الإدارية بالمحافظة فيما يتعلق بمناقصات مشروعات التنمية:

١. تعتبر الهيئة الإدارية للمجلس المحلي للمحافظة بحكم هذا القانون لجنة المناقصات العامة بالمحافظة وتطبق أحكام قانون المناقصات والمزايدات.
٢. يتولى الجهاز التنفيذي المعني بموضوع المناقصة إعداد كافة الوثائق الفنية المتعلقة بالمناقصة بما في ذلك صيغة الإعلان بعد موافقة الهيئة الإدارية.
٣. تعلن المناقصات لمشاريع التنمية بالمحافظة باسم المجلس المحلي.
٤. يشارك رئيس الجهاز التنفيذي المعني في اجتماعات الهيئة الإدارية المتعلقة بالمراحل المختلفة للمناقصة، ويكون له في هذه الحالة حق التصويت.

المكتب التنفيذي للمحافظة:

يتكوّن المكتب التنفيذي للمحافظة من: محافظ المحافظة: رئيساً، أمين عام المجلس المحلي: نائباً للرئيس، وكيل المحافظة: عضواً، مديري الأجهزة التنفيذية بالمحافظة: أعضاء.

أبرز مهام المكتب التنفيذي:

١. إعداد مشروع خطة التنمية التي تضطلع بها الأجهزة التنفيذية للمحافظة وموازنتها السنوية وعرضها على المجلس المحلي قبل إحالتها إلى لجنة الخطة والموازنة.
٢. تنسيق نشاطات الأجهزة التنفيذية بالمحافظة تخطيطاً وتنفيذاً.
٣. دراسة ومناقشة التقارير الخاصة بتنفيذ الخطط والبرامج والأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية بالمحافظة وتقييم مستوى الأداء.
٤. وضع الخطط والبرامج الخاصة بتحصيل الموارد المالية بما يكفل رفع كفاءة التحصيل وتقييم التنفيذ بصورة مستمرة.
٥. دراسة وبحث ما يحيله إليه المحافظ أو المجلس المحلي للمحافظة من موضوعات وإبداء الرأي بشأنها.
٦. الإشراف على أعمال المكاتب التنفيذية في مديريات المحافظة ومساعدتها في تنفيذ مهامها.

أبرز مهام واختصاصات المجلس المحلي بالمديرية:

١. اقتراح مشروعات الخطط والموازنة السنوية والموافقة على مشروع الحساب الختامي للمديرية ورفعها إلى المجلس المحلي للمحافظة لمراجعتها وإقرارها تمهيداً لاستكمال إجراءات المصادقة عليها.
٢. دراسة الإحصاءات والمعلومات وإجراء المسوح الميدانية للتعرف على أولويات التنمية ولأغراض تقييم المشاريع.
٣. التوجيه والإشراف والرقابة على أعمال الأجهزة التنفيذية بالمديرية وتقييم مستوى تنفيذها لخططها وبرامجها ومساءلة رؤسائها ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم عند الإخلال بواجباتهم وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة.
٤. دراسة وإقرار مشاريع المخططات العمرانية ورفعها إلى المجلس المحلي للمحافظة لاستكمال إجراءات المصادقة عليها والإشراف والرقابة على تنفيذها.
٥. دراسة ومناقشة الحالة المالية ومستوى تحصيل الإيرادات المركزية المحلية والمشتركة من مصادرها المختلفة والعمل على تنميتها والتعرف على أسباب القصور وإصدار التوجيهات الكفيلة بمعالجتها.
٦. تشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية النوعية بمختلف أشكالها وكذا الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والمهني والإبداعي وتقديم التسهيلات لها.
٧. الإشراف على الأنشطة التعاونية وكذا الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي وتنسيق خططها وبرامجها بما يكفل تكاملها مع خطة التنمية للوحدة الإدارية.
٨. دراسة وتقييم نظام السلطة المحلية وتقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بتطويره.
٩. اقتراح القواعد والأسس المنظمة لمساهمة المواطنين في إنشاء وصيانة مشاريع الخدمات الأساسية الممولة من قبلهم أو بمشاركتهم والإشراف على تنفيذها بعد المصادقة عليها من المجلس المحلي للمحافظة.

الحكم الرشيد والمشاركة المجتمعية:

مفهوم الحكم الرشيد:

هو أسلوب في إدارة مختلف شئون الدولة (مجتمع، حكومة، أرض) وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية، يرتكز على عدد من المحاور (المبادئ) هي: سيادة القانون، الشفافية، الاستجابة، المشاركة، العدالة، الفعالية والكفاءة، المحاسبة والمساءلة، التنمية ضمن استراتيجية مرنة ومتكاملة.

مبادئ الحكم الرشيد في التنمية المستدامة:

المشاركة: حق المجتمع أفراداً وجماعات في المشاركة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات وتنفيذها وتقييمها عبر أطر محددة ومنظمة ومُمكّنة.

الشفافية: التدفق الحر للمعلومات الدقيقة وفي مواقيتها وتشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح للجمهور المعني في شأن ما أن يجمع معلومات حوله، فتمكنه من أن يكون له دور فعال في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحه، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور.

المساءلة والمحاسبة: تعرّف بانها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توّجه لهم وتلبية المهام المطلوبة منهم وتحمّل المسؤولية عن أعمالهم أو الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش، وبالتالي فهي تتضمّن التعريف بواجبات المسؤولين في الوظائف الرسمية (منتخبين، معينين، وزراء، موظفين) من خلال تقارير دورية حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة وبشكل تفصيلي يوضّح الإيجابيات والسلبيات ومدى النجاح أو الإخفاق في تنفيذ سياساتهم في العمل وتحمل المسؤولية عن قراراتهم والإجابة عن أية استفسارات عن أعمالهم أو من خلال الهيئات المختصة بالمساءلة كالبرلمان أو من خلال المجتمع المدني المنظم عبر الأطر القانونية المحدّدة.

الفعالية والكفاءة: القدرة على تنفيذ السياسات والمشاريع الأكثر استجابة لاحتياجات وتطلعات المواطن بالصورة التي يحتاجها فعليا، وبناءً على الاستخدام الراشد والفعال للموارد والمصادر.

الاستجابة: وضع السياسات وتنفيذ المشروعات التنموية التي تستجيب لاحتياجات المجتمع الفعلية وأولوياته، وتقتضي الاستجابة مشاركة المجتمع في تحديد أولوياته وصنع سياسات التنمية التي يحتاجها وتقييمها.

سيادة الحقوق والقانون: اعتبار القانون مرجعية وسلطته وسيادته وتنفيذ أحكامه على الجميع من دون استثناء أو تمييز، انطلاقا من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ويتطلب ذلك بناء صيغة حكم مستقرة وتطويرها، يتوفر في إطارها الاستقرار السياسي، والسلم الأهلي، وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة سلمياً ودورياً دون اللجوء إلى العنف.

العدالة: حق الجميع في الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي وتحسين أوضاعهم دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الأصل العرقي أو الأصل الاجتماعي أو غير ذلك من الفوارق، ويقتضي ذلك إنشاء القانون على قيم العدالة وتكافؤ الفرص بدون أي تمييز.

الرؤية الاستراتيجية للتنمية: النظرة البعيدة المدى الهادفة إلى تنمية المجتمع التي تستند إلى فهم واضح للواقع والمعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وإلى خيار مستقبلي متفق عليه.

مفهوم المجتمع المدني:

هو مجموعة من الأشخاص والمنظمات والتجمعات غير الرسمية، التطوعية الهادفة، والتي تتمتع بوعي متقدم لخدمة قضايا المجتمع الذي تعمل فيه ولا تسعى إلى الربح.

مفهوم المجتمع المحلي:

يشمل الأفراد والجماعات التي تعيش في منطقة محدّدة، وتربطهم مصالح وعلاقات مشتركة في احتياجات معينة، أيا كان مستوى الإطار الجغرافي الذي يعيشون فيه، المستوى المصغر أو المتوسط أو الكبير (قرية/ محلة، عزلة، مديرية، حي، حارة) وسواء كان المجتمع ريفي أو حضري.

منظمات المجتمع المدني المحلية:

أنماط من التنظيمات أو التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والإدارية (غير الحكومية) الموجودة على مستوى المجتمع المحلي، التي يندرج في أهدافها المساهمة في التنمية المحلية.

اتجاهات حديثة في وظائف المجتمع المدني:

١- التأثير على القرارات والسياسات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
٢- مراقبة سياسات الدولة وأدائها والتأكد من سلامة تطبيقها.
٣- التوعية بالمواطنة ودعم ثقافة المدنية ومناصرتها.
٤- تطوير علاقات التنسيق والتشبيك والتكامل بين منظمات المجتمع المدني فيما بينها ومع الحكومة.
٥- دعم عمليات الإصلاح ومراقبة الانتخابات.
٦- الإسهام في نشر المعلومات وتبادل الخبرات.

مفهوم المشاركة المجتمعية:

وتعني مساهمة المجتمع المدني بعناصره المختلفة طوعياً في اتخاذ القرارات ووضع السياسات وتنفيذ المشروعات التنموية وتشغيلها وصيانتها ومتابعة وتقييم سياسات وخطط التنمية بصورة تؤدي إلى تحمل المسئولية، وتنعكس في التعاون بين عناصر المجتمع المدني فيما بينها والحكومة في استغلال الموارد المتاحة بما يؤدي إلى تحسين ظروفهم المعيشية، ووصولاً إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة. وهي تعد أحد مبادئ الحكم الرشيد.

تتيح التشريعات اليمنية مستوى من المشاركة المجتمعية، إلا أن عملية تحقيقها وفقا للتشريعات مازالت قاصرة بسبب قصور الآليات التنفيذية.

مجالات المشاركة المجتمعية:

- المشاركة بالمعلومات وتقديم الاستشارات.
- المشاركة في اتخاذ القرارات.
- المشاركة في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات على المستوى المحلي.
- المشاركة بالعمل التطوعي لخدمة المجتمع.
- المشاركة بالجهد والتكاليف لإقامة وصيانة المشروعات التنموية.
- المشاركة في تقييم أداء التنمية المحلية وأنشطة هيئات السلطة المحلية.

مستويات المشاركة المجتمعية:

هناك خمسة مستويات أساسية للمشاركة المجتمعية وآلياتها موضحة في الجدول التالي:

م	مستوى المشاركة	آليات المشاركة
١	التمكين: (امتلاك الحق والقدرة وإتاحة الفرصة للرجال والنساء في المشاركة في التنمية المحلية).	– لجان تنموية كاملة الصلاحيات والتشكيل من المجتمع المحلي ذاته بكل تكويناته وفئاته بما في ذلك المرأة والشباب. – الحق في اختيار الممثلين للمجالس المحلية. – تنفيذ قرارات هيئات التحكيم المحلية.
٢	الشراكة: (تقسيم المسؤوليات بين الحكومة والمجتمع المدني).	لجان مشتركة، الأغلبية فيها للمجتمع المحلي، لإدارة المشروعات والبرامج واتخاذ القرارات وصنع السياسات بالتركيز على ضرورة مشاركة المرأة والشباب في هذه اللجان وإشراكها في إدارة البرامج والمشروعات واتخاذ القرارات وصنع السياسات.
٣	الإشراك: (إشراك المجتمع في بعض المسؤوليات التنفيذية للبرامج والمشروعات واتخاذ القرارات).	– لجان مشتركة مع المجتمع المحلي بممثلين محدودين مع مراعاة تمثيل المرأة والشباب في قوام هذه اللجان. – استطلاعات الرأي –ورش العمل.
٤	الاستشارة: (المشاورة والاستفسار).	مجموعات عمل – اجتماعات – استطلاعات (بغرض التعرف على مقترحات المشاركين وملاحظاتهم تجاه بدائل الحلول المقترحة).
٥	الإبلاغ: (جمع/تقديم معلومات لتحليل بدائل الحلول اللازمة)	– استطلاعات –مقابلات –لقاءات عامة تستهدف الرجال والنساء على حد سواء.

* من الاهمية الا يكون تمكين منظمات المجتمع المدني على حساب سلطة الدولة بمستوياتها المختلفة (المركزية والمحلية).

تنظيم المجتمع المحلي:

لتحقيق مشاركة فاعلة يجب أن يتاح للمجتمع المحلي تنظيم نفسه بصور متعددة تلائم طبيعة مجال المشاركة، ومن الأهمية أن تعطي القوانين والتشريعات للمجتمعات المحلية إمكانية تنظيم نفسها بما يحقق فاعلية إسهامها في التنمية المحلية، كما يجب أن تركّز هذه التشريعات على احتياجات النوع الاجتماعي، بهدف إيجاد معالجات لعدم التوازن الموجود حاليا بين الجنسين، وتضييق الفجوات التنموية في معظم القطاعات.

أشكال التنظيم للمجتمعات المحلية:

١. لجان التنمية المحلية: وتشكل من مختلف فئات المجتمع المحلية: رجالا ونساء، وتعنى بمختلف مجالات التنمية المحلية، وغالباً ما تكون دائمة أو لفترة طويلة نسبياً.

٢. لجان المستفيدين: وتُشكّل من المستفيدين من مشروع تنموي محدّد أو نشاط تنموي معين وغالباً ما تكون مؤقتة.

٣. منظمات المجتمع المدني المحلية: منظمات ذات طبيعة غير ربحية تخدم المجتمع المحلي في تنمية مجال أو أكثر، من المجالات (اجتماعية، اقتصادية، خدمية، .....الخ).

٤. مجالس الوجهاء: مجالس ذات طبيعة استشارية وخدمية لتنمية الخدمات المحلية، وغالباً ما تكون ذات صفة دائمة.

٥. منتديات حوار السياسات (المحلية): منتديات أو أندية للحوار المجتمعي حول السياسات المحلية الحالية والمستقبلية.

٦. مجالس الآباء والأمهات: وتُشكّل في المدارس لتنسيق الجهود بين المدرسة والمجتمع.

أهمية المشاركة المجتمعية:

١. تحقيق التكامل في اتخاذ القرارات، وصنع السياسات، وتنفيذ وإدارة المشروعات، وتقييمها بين فئات المجتمع وكذا بينها وبين الحكومة، وتؤدي إلى تقبل المجتمع للسياسات التي اشترك فيها بصورة هرمية من القاعدة إلى القمة، وبالتالي تحقيق كفاءة وفاعلة السياسات العامة.

٢. تضمن تحديد الأولويات للمجتمع المحلي وأخذ احتياجات مختلف فئات المجتمع بعين الاعتبار من خلال تمكين أصحاب المصالح والمستفيدين من تحديد أولوياتهم التنموية.

٣. تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمجتمعات المحلية.

٤. ترشيد اتخاذ القرارات والسياسات التنموية المحلية.
٥. الإسهام في إيجاد سلوكيات إيجابية تعاونية تتحلى بها مختلف فئات المجتمع، تساعد على إحداث تنمية حقيقية في المجتمعات المحلية.
٦. تشجيع استخدام تكنولوجيا بسيطة تعتمد على المواد الأولية المتوفرة محلياً.
٧. تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.
٨. إشراك الفئات الأقل حظا (النساء -الشباب) واستغلال طاقاتها المعطلة أو المهدرة.
٩. الإسهام في تأهيل ودعم وتحقيق ديمقراطية اتخاذ القرار وتنمية السلوك الديمقراطي المحلي.
١٠. تحقيق مشاركة أوسع في المعلومات بما يتيح وضع سياسات واقعية ودقيقة.
١١. تلافي جوانب القصور ومعوقات الواقع المحلي، ومراعاة خصوصية المجتمع المحلي في تنفيذ مشروعات التنمية وتقديم الخدمات.
١٢. تحقيق فعالية وكفاءة تقييم مستوى تنفيذ السياسات، وقياس أثرها على مختلف المستفيدين.
١٣. بناء قدرات المجتمع المحلي في إدارة شئونه، ابتداءً من وضع السياسات ومروراً بتنفيذها ثم تقييمها.
١٤. تمكين المجتمعات المحلية من تحمّل المسؤولية في تنفيذ السياسات وضمان نجاح تنفيذها.
١٥. توطيد العلاقة بين المجتمع وممثليه في السلطة المحلية (بناء الثقة).
١٦. تضييق الفجوات التنموية الموجودة بين الذكور والإناث في المجتمعات المحلية.
١٧. تحسين كفاءة التنمية المحلية عموماً.

أهمية المشاركة المجتمعية للشباب والمرأة بوجه خاص:

١. استغلال طاقات مجتمعية هامة وفاعلة.
٢. التعرف على أولويات هاتين الفئتين بشكل أدق ومباشر.
٣. إدماج احتياجات الشباب والنساء في خطط التنمية وسياساتها.
٤. التقييم الجيد والتعرف على رضا المستفيدين من الفئتين.
٥. تعزيز المشاركة المجتمعية.
٦. تقليص الفجوات بين فئات المجتمع وتعزيز الاحساس بالملكية للسياسات والمشروعات التنموية.
٧. تعميق المسؤولية والقبول بالسياسات لدى هاتين الفئتين.

أبرز معوقات المشاركة المجتمعية:

١. قصور المنظومة القانونية والتشريعية التي تنظم المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات ووضع وتنفيذ وتقييم السياسات المحلية.
٢. ضعف مستوى القدرات البشرية لدى منظمات المجتمع المدني.
٣. التأثيرات السلبية للثقافات المجتمعية التي تحد من مشاركة الفئات المهمشة وفي مقدمتها المرأة والشباب.
٤. استحواذ البنى التقليدية ووجهاء المجتمع المحلي على القرارات وفرض وجهة نظرهم في السياسات المحلية المقترحة.
٥. انخفاض مستوى الوعي لدى المجتمع المحلي في تنظيم نفسه مما يعكس في محدودية مساهمته في

صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة التي تعالج مشكلاته وقضاياه.

٦. القصور في توفير البيانات والمعلومات المصنّفة بحسب النوع الاجتماعي اللازمة لوضع السياسات وتنفيذها وتقييمها إلى جانب ضعف القدرات المحلية على تحليل البيانات والمعلومات المتاحة لوضع السياسات وتنفيذها وتقييمها.

دور الاعلام في المشاركة المجتمعية:

يعد الإعلام شريكاً أساسيا في المشاركة المجتمعية بما يؤديه من أدوار توعوية وحشد ومناصرة ونشر، وإتاحة للمعلومات، وإيصال مواقف وآراء المجتمع إلى السلطات، ويلعب الإعلام دوراً مزدوجاً في الإبلاغ وإيصال المعلومات من الأعلى إلى الأدنى والعكس (من المجتمع إلى السلطات والعكس) ويساهم كذلك في تشخيص الوضع الراهن للفئات الأضعف -تحديدا المرأة والشباب- في المجتمع، وتحديد احتياجاتها التنموية وفقا للمناطق، وتبني ومناصرة تلك الاحتياجات، وإيصال رسالتها للجهات المعنية، للعمل على إيجاد المعالجات والحلول لمطالبها التنموية.

الإطار التشريعي للمشاركة المجتمعية على المستوى المحلي في اليمن:

هناك ثلاث مرجعيات أساسية للمشاركة المجتمعية، هي على النحو التالي:

دستور الجمهورية اليمنية: أشار الدستور في المادة (٣٢) إلى المشاركة المجتمعية، حيث نصّت على (أهمية مساهمة المجتمع في توفير خدمات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية ...) كما يتضمّن الدستور إشارات متعدّدة في أكثر من مادة، جميعها تدعم المشاركة المجتمعية.

قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م: تضمّن قانون السلطة المحلية مبادئ أساسية للمشاركة المجتمعية حيث نصّ على: قيام السلطة المحلية على أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المجالس المحلية المنتخبة (المادة ٤).

كما نصّ القانون على جواز تخصيص ٢٠٪ من الموارد المحلية -باستثناء الدعم المركزي- لأغراض المساهمة في تمويل المشاريع التنموية والخدمية القائمة على أساس المبادرات الذاتية التعاونية.

اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م: تضمّنت اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية باباً كاملاً حول المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية وتكّون الباب من فصليين: الأول تناول المبادرات الذاتية والتعاونية، وتناول الثاني إدارة تسيير المشاريع الخدمية من قبل المجتمع.

السياسة العامة:

السياسة لغة: مشتقة من ساس يسوس، أي يرشد ويوجّه أو يحسن التدبير في أمر معين.

السياسة اصطلاحا: حسن التصرّف في الأمور العامة التي تحتاج إلى اتخاذ قرار من ولي الأمر أو المسؤول عن تدبير أمور الناس.

السياسة كمصطلح **Policy**: يشير إلى المخرجات التي تتمخّض عنها العملية السياسية-والتي هي محط الاهتمام التقليدي في الإدارة العامة-والتي قد تكون على شكل قوانين، استراتيجيات، خطط، برامج، أنظمة، لوائح، ... الخ.

والفرق بين هذا المصطلح ومصطلح السياسة بمعنى **politics** أن الأخير يشير إلى العملية السياسية والتي هي محط الاهتمام التقليدي في العلوم السياسية-والذي يتم التركيز فيه على اللاعبين السياسيين وطريقة أو أسلوب استخدامهم لمصادر القوة للتأثير على مخرجات السياسة العامة التي تتبناها الحكومة. بعبارة أخرى: ينظر إلى السياسة في هذا السياق بكونها عملية صناعة السياسة العامة التي تتبناها الحكومة.

مفهوم السياسة العامة:

مجموعة من القواعد والبرامج الحكومية التي تُشكّل قرارات أو مخرجات النظام السياسي في مجال معيّن ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال. منها: القوانين، الاستراتيجيات، الخطط، البرامج، اللوائح، القرارات الإدارية، الأحكام القضائية، وغيرها.

وتتكّون السياسة العامة من أربع عمليات أساسية هي:

- عمليات تحليل السياسة العامة
- عمليات إقرار السياسة العامة.
- عمليات تنفيذ السياسة العامة.
- عمليات تقويم السياسة العامة.

وعادة ما يطلق على عمليتي التحليل والإقرار معاً، بعملية صنع السياسة العامة.

السياسات العامة المتعلقة بالتنمية المحلية:

هي مجموعة القوانين واللوائح والقرارات والأنظمة والاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تقرها الجهات الرسمية في الدولة والحكومة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بشئون المجتمع المحلي.

تأتي أهمية السياسة العامة من كونها تهتم بتحقيق التالي:

- حل المشكلات والقضايا العامة سواء الراهنة أو المستقبلية.
- توجيه التنمية وتحقيق توازنها.
- تحقيق العدالة المجتمعية.
- ترشيد القرارات الحكومية لتجنب التحيز والعشوائية.
- تحقيق فعالية وكفاءة إدارة شئون المجتمع.
- تنظيم شئون المجتمع وتعامله مع الحكومة ومشاركته في إدارة شئونه العامة.
- ترشيد استخدام الموارد والإمكانات المتاحة لتقديم الخدمات للمجتمع والمواطن.
- تحسين معيشة المواطن.

خصائص السياسة العامة:

تتميز السياسة العامة عن غيرها من السياسات والبرامج والاستراتيجيات التي تصدر عن المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص هي:

١. دستورية: حيث ترتبط بالسلطات الدستورية المنبثقة عنها (المسؤولون الحكوميون- الأشخاص الاعتباريون الرسميون) مما يجعلها تتصف بالرسمية بحيث يتم إصدارها في إطار تنظيمي له صفة دستورية وقانونية.

٢. شرعية: حيث تستمد شرعيتها من شرعية المؤسسات الدستورية التي اعتمدتها (تشريعية – تنفيذية-قضائية). ولكي تتحقّق الشرعية للسياسة العامة يجب أن تمرّ بالإجراءات الرسمية المعتمدة لوضعها وإقرارها مما يجعل السياسة العامة لها نطاق إلزام واسع وقوة إلزام تستند على الدستور والقانون وسلطة المؤسسات المصدرة لها والمعنية بتنفيذها.

٣. هادفة: فالسياسة العامة موجهة أساساً نحو تحقيق أهداف مجتمعية مقصودة ومحددة بذاتها زماناً ومكاناً ضمن برامج الحكومة أو آليات تشريعية (قوانين، لوائح، أنظمة).

٤. مستمرة: استمرارية السياسة يجعلها تحقّق التأثير المطلوب لها لأنها تشمل القرارات المنسّقة الصادرة عن الحكومة مثل القوانين واللوائح التي لها حق الديمومة والتكرار وبالتالي تغيير الواقع الحالي إلى واقع أفضل أو منع تغيرات سلبية تطرأ على المجتمع في المستقبل، ولا تقف استمراريتها حتى تحقّق أهدافها.

٥. السياسة العامة تجسيد لقرارات فعلية: السياسة العامة هي القرارات الفعلية التي تتخذها الحكومة أو شخوص الدولة ولذا فإن النوايا ومشروعات السياسات غير المقرة لا تدخل ضمن السياسة العامة حتى يتّم إقرارها فعلياً، وبمعنى آخر: إن السياسة العامة يجب أن يكون قد تم إقرارها وتداولها بالفعل في الأجهزة المعنية وإن لم يتم تنفيذها.

٦. السياسة العامة تتصف بالأمر والنهي: إن جزءاً هاماً من السياسة العامة يوجّه نحو سلوك أفراد المجتمع بما يخدم أهدافا محددة للحكومة والمجتمع، إذ أن السياسات العامة تكون آمرة وناهية في صياغتها ويُعرّض المخالف لها للمساءلة أو العقوبة.

٧. الواقعية والمرونة: من الأهمية أن تتصف السياسة بالواقعية بحيث تكون قابلة للتطبيق، وبالمرونة التي تجعل منها سهلة التطبيق.

خصائص سياسات التنمية المحلية:

١. الرؤية الواضحة: قائمة على رؤية واضحة لمشروع وطني متكامل وغايات متوافق عليها.
٢. التكامل والاتساق والشمول: متكاملة الأهداف ومنسّقة المستويات وشاملة لمختلف مجالات التنمية في المجتمع المحلي.
٣. التمكين: ممكنّة للمؤسسات والجماعات والأفراد من المعارف والمهارات والاتجاهات وتتيح لهم تحقيق طموحاتهم.
٤. الاستجابة: مستجيبة لأولويات احتياجات المجتمع المحلي.
٥. محفزة: تؤدي إلى الاندفاع نحو أداء أفضل للمجتمع في التنمية.
٦. عادلة: تهتم بإتاحة فرص متكافئة لجميع الفئات والأفراد.
٧. مرنة وشفافة ومنفتحة: سهلة التطبيق ومتاحة لعموم المجتمع للاطلاع عليها.
٨. هادفة: تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة تمكّن من تنمية القدرات وتعزيز المشاركة.

عناصر السياسة العامة:

١- مطالب السياسة: مطالب المجتمع والمواطن أو النظام السياسي ذاته، المطروحة على طاولة المسؤولين الحكوميين، وهي تقدّم-غالباً-من قبل منظمات المجتمع المدني إلى الإدارات الحكومية أو من قبل النظام السياسي ذاته حسب ما يراه من أولويات.
٢- قرارات السياسة: ما يصدره المسؤولون الحكوميون ورجال الدولة المخولون قانوناً ورسمياً من: قوانين-لوائح – استراتيجيات –... الخ.
٣- إعلان السياسة: الإعلانات الرسمية والتصريحات الحكومية العامة الموجّهة للمجتمع والرأي العام والمعنيين، والتي تشير في مضمونها إلى أن توجّها نحو قضية معيّنة قد بُتّ فيه وجرى التعامل معه.
٤- مخرجات السياسة: وتمثل محصّلة النتائج والمعطيات الملموسة الناتجة عن تنفيذ السياسة بصورة يمكن التحقّق منها وقياسها سواء كانت مرضية أو غير مرضية. مثل: تحسين خدمات الصحة الإنجابية نتيجة تطبيق استراتيجية الصحة الإنجابية.
٥- آثار السياسة: وتمثل العوائد والنتائج الملموسة المقصودة وغير المقصودة الناتجة عن تنفيذ السياسة سواء إيجابية أو سلبية مثل: انخفاض معدلات وفيات الأمهات والمواليد الجدد نتيجة تحسين خدمات الصحة الإنجابية بعد تطبيق استراتيجية الصحة الإنجابية.

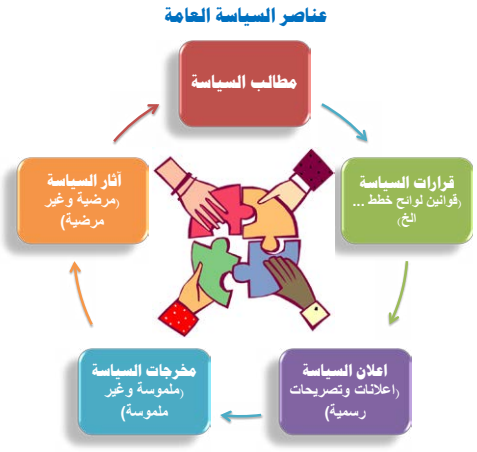

أنواع السياسة العامة:

تعدّ السياسة العامة من الحقول الواسعة التنوّع لارتباطها بكل ما تقوم به الدولة المعاصرة من أنشطة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهناك أربعة محاور أساسية لتصنيف السياسات العامة، وهي:

م	تصنيف السياسات	أنواع السياسات العامة وفقا للتصنيف
١	السياسات العامة حسب مستوى إقرارها.	• السياسات العامة في المستوى التشريعي (مجلس النواب) • السياسات العامة في المستوى الحكومي السياسي (رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء) • السياسات العامة في المستوى الحكومي الإداري (الوزير المختص أو رئيس الجهة) • السياسات العامة في المستوى الحكومي الفني الإجرائي (وكيل القطاع أو المحافظ أو المجلس المحلي للمحافظ)
٢	السياسات العامة حسب القطاعات (السياسات القطاعية).	• خدمية (تعليمة، صحية، مياه، طاقة...) • زراعية • اقتصادية • ثقافية • ... اخرى
٣	السياسات العامة حسب المجال	• تشريعية (القوانين واللوائح التنفيذية) • تنموية (خطط، برامج، استراتيجيات، ... الخ)
٤	السياسات العامة حسب مستوى السلطة	• محلية تعنى بالشئون المحلية وتتوجّه نحو الوحدات المحلية • مركزية تعنى بشئون الدولة المركزية وتتوجّه نحو الأجهزة المركزية. • مشتركة، ذات طابع مشترك يعنى بالشئون المحلية والمركزية معا.

السياسات العامة في اليمن التي يمكن للمجتمع المحلي المشاركة فيها :

يتيح الدستور والقانون اليمني للمجتمع بشكل عام والمجتمعات المحلية بشكل خاص إمكانية المشاركة في صناعة وتقييم السياسات العامة وبمستويات متفاوتة، ومن أبرز أنواع هذه السياسات التي يمكن للمجتمعات المحلية المشاركة بصناعتها وتقييمها ما يلي:

١. السياسات التي تُقرّ على المستوى المركزي وتعنى بالشأن المحلي: مثل القوانين والتشريعات المنظمة للسلطة المحلية، أو تلك التي يؤثر تطبيقها على المجتمعات المحلية مباشرة مثل: القوانين الإدارية والمالية، والخطط الخمسية، والبرامج التنموية القطاعية المقرة والمقترحة في الاجهزة المركزية ويتم تطبيقها في المحليات.

٢. سياسات السلطة المحلية التي تقر على مستوى المحافظة والمديرية: وهي تلك القرارات واللوائح والبرامج أو غيرها من السياسات التي يتم اقراراها من قبل الهيئات المحلية سواء على مستوى المحافظة أو المديرية.

٣. الخطط والموازنات والبرامج والمشروعات المحلية: حيث يمنح القانون والتشريعات النافذة الحق للمجتمعات المحلية مشاركتها في تلك السياسات من خلال تحديد الاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية والمشاركة في وضع الخطط والموازنات والبرامج والمشروعات على مستوى المديرية والمحافظة.

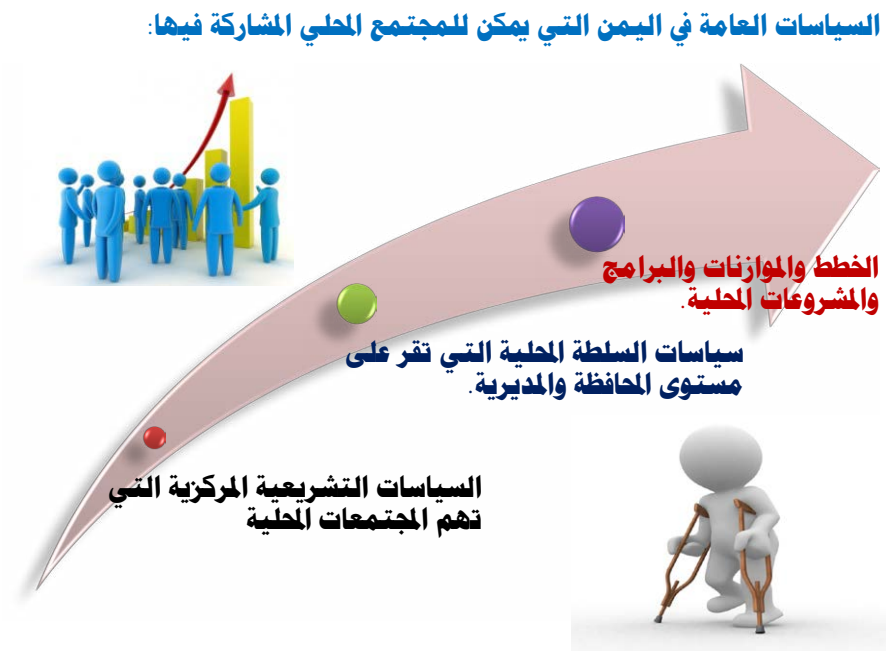

دورة عمليات السياسة العامة:

يرتبط مفهوم دورة عمليات السياسة العامة بالمفهوم الإجرائي (العملياتي) للسياسة العامة والتي تمر بأربع مراحل هي:

- مرحلة تحليل السياسة العامة.
- مرحلة إقرار السياسة العامة.
- مرحلة تنفيذ السياسة العامة.
- مرحلة تقويم السياسة العامة.

وعادة ما يطلق على مرحلتي التحليل والإقرار بمرحلة صناعة السياسة العامة.

وتشكّل كل تلك المراحل معاً دورة متكاملة للسياسة العامة، حيث أن كل سياسة عامة تمر بهذه المراحل جميعاً وفي نهاية المطاف يحدث لها إما تطوير أو تعديل أو استبدال، بناءً على التغذية الراجعة لعملية التقويم التي تجرى للسياسة العامة، كما أن كل مرحلة من هذه المراحل تترجم من خلال عملية متكاملة تشمل خطوات وإجراءات تفصيلية لمسار تنفيذها. ويمكن إيضاح مراحل دورة عمليات السياسة العامة من خلال الشكل التالي:

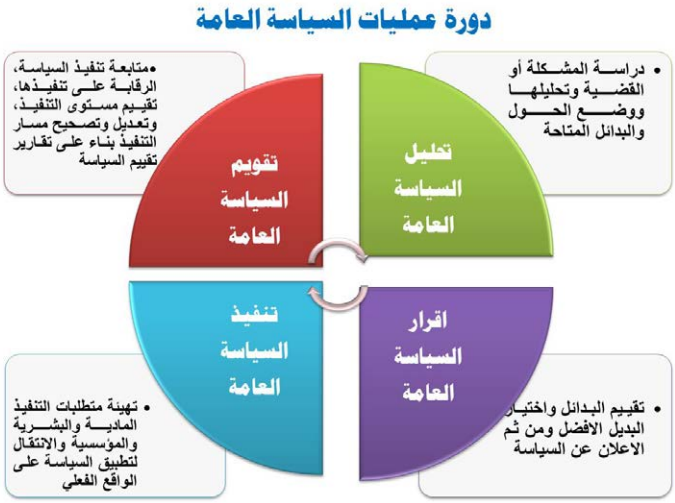

تطبيق رقم (١) أنواع الاحتياجات

الزمن (١٥)

الاخوة مجموعة: ..... المحترمون

يرجى تحديد نوع التصنيف لأولوية الاحتياجات لكل فئة وفقا لما هو موضّح ادناه.

م	أولوية الاحتياجات	نوع الاحتياج		
		احتياجات النساء		احتياجات الشباب
		آنية	استراتيجية	مجال الاحتياج
١	مدرسة أساسية للبنات في منطقة تحوي عدداً كبيراً نسبيا من الفتيات			
٢	مركز تأهيل حرفي نسوي.			
٣	مركز صحي يتضمن قسماً للتوليد ورعاية الأمومة والطفولة			
٤	مشروع حفر بئر لمياه الشرب في منطقة تتحمل النساء مسئولية جلب المياه من أماكن بعيدة نسبيا.			
٥	مركز رياضي وثقافي ريفي			
٦	إضافة نصّ قانوني يمنع زواج الفتيات دون سن السادسة عشر.			
٧	إصدار قرار من المجلس المحلي بمنح مساعدات مادية لكل أسرة تذهب منها فتاة للتعليم الأساسي.			
٨	مشروع طريق ريفي يربط إحدى القرى بخط رئيسي لمركز المديرية.			
٩	معهد تقني لتأهيل الشباب لسوق العمل			
١٠	قرار المجلس التنفيذي بالمحافظة بإعداد خطة تنفيذية على مستوى المحافظة لتمكين النساء اقتصادياً وذلك في إطار تلك الخطة الاستراتيجية الوطنية لذلك			
١١	قرار المجلس التنفيذي بالمحافظة بتعيين ٨٠% من الشباب كرؤساء لمجموعات العمل في الحملة التوعوية السنوية التي تنفذها المحافظة حول الاستهلاك الجائر للمياه لمدة سنتين.			

ملاحظات المجموعة:

.....

.....

.....

.....

تطبيق رقم (٢) خصائص التنمية المحلية

الزمن: (١٥) دقيقة

الأخوة: مجموعة (.....) المحترمون

نرجو التكرم بتحديد مدى توفر بعض خصائص التنمية المحلية من مديريتكم وفقا لخبرتكم بالاستعانة بالنموذج أدناه.

م	خصائص التنمية	مدى توفر الخاصية في اللامركزية المطبق في المديرية
١	لا مركزية التنمية	
٢	المشاركة	
٣	الانسجام مع البيئة	
٤	الاستدامة	
٥	الاستقلالية	

ملاحظات المجموعة:

- .....
- .....
- .....

تطبيق رقم (٣) مستويات المشاركة المجتمعية

المجموعة: ( )

الزمن: (١٥) دقيقة

لديكم أدناه جدول بمستويات المشاركة المجتمعية. ضع علامة (√) أمام المفهوم المناسب لكل مستوى.

المفهوم / مستويات المشاركة	الشراكة	التمكين	الإشراك	الاستشارة	الإبلاغ
المشاورة والاستفسار تجاه بدائل السياسات.					
تقسيم المسؤوليات بين الحكومة والمجتمع المدني.					
امتلاك الحق والقدرة مع إتاحة الفرصة للمشاركة.					
توفير المعلومات اللازمة لتحليل بدائل السياسات.					
إشراك المجتمع المدني في بعض المسؤوليات التنفيذية واتخاذ القرارات.					
تقديم بيانات أساسية لتحليل المشكلة					

ملاحظات المجموعة:

- .....
- .....
- .....

تطبيق رقم (٤) تصنيفات السياسة العامة

المجموعة: ( )

الزمن: (١٥) دقيقة

حدّد من الجدول أدناه السياسات العامة من غيرها مع تحديد اسم التصنيف الفرعي المناسب أمام كل سياسة عامة ممّا يأتي:

م	اسم السياسة	سياسة عامة (نعم /لا)	نوع التصنيف حسب		
			مستوى الإقرار	مستوى السلطة	المجال
١	قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م.				
٢	مشروع الخطة التنموية والميزانية السنوية لمحافظة ريمة.				
٣	قرار مجلس إدارة شبكة رواد المجتمع للتنمية بشأن لائحة تنظيم وإدارة مشروعات الشبكة.				
٤	مشروع قانون الموارد المحلية.				
٥	قرار مجلس الوزراء بشأن برنامج تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في بعض مديريات محافظة الجوف.				
٦	قرار محافظ حضرموت بشأن تنظيم خدمات الأشغال العامة في مديريات المحافظة.				
٧	قرار وزير الإدارة المحلية بشأن دليل إنشاء وتنظيم مراكز المعلومات في المحافظات.				
٩	قرار مجلس الوزراء بشأن لائحة تنظيم منح شهادات الملكية والتسجيل العقاري.				

ملاحظات المجموعة:

- .....
- .....
- .....

الوحدة الثانية

العوامل البيئية المؤثرة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي

أهداف الوحدة:

بعد الانتهاء من هذه الوحدة ستكون قادراً على:

١. معرفة العوامل البيئية المؤثرة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي.

٢. معرفة عوامل البيئة الخارجية المؤثرة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي.

٣. معرفة عوامل البيئة الداخلية المؤثرة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي.

٤. تطبيق تأثيرات العوامل البيئية المؤثرة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسة العامة على المستوى المحلي على أمثلة مختارة.

أساليب التدريب

- العصف الذهني.
- الحوار.
- مجموعات العمل.
- جلسات نقاش (عرض تجارب).

العوامل البيئية المؤثرة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي:

تتحكّم مجموعة من العوامل في البيئة الخارجية والداخلية للسياسات العامة على المستوى المحلي التي تؤثر على إمكانية تحقيق إدماج فاعل لاحتياجات النساء والشباب ضمن هذه السياسات، حيث تنقسم هذه العوامل إلى نوعين خارجية وداخلية، وكما يلي:

عوامل البيئة الخارجية	عوامل البيئة الداخلية
العوامل السياسة	الخصائص الديمغرافية للفئة
العوامل التشريعية	القدرات البشرية (الكمية والنوعية) للفئة
العوامل الاجتماعية والثقافية	القدرات التنظيمية للفئة والتواجد في المجتمع المدني
العوامل الجغرافية	
الموارد المتاحة	
العوامل الدولية (نظام دولي، منظمات دولية)	

أهمية التعرف على العوامل البيئية المؤثرة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات المحلية:

١) إن كفاءة وفعالية السياسة العامة لا يمكن أن تتحقّق إلا بالأخذ بالاعتبار عوامل البيئة المحيطة بها ووفقا لخصوصية النطاق المحلي الذي تطبق فيه والفئة المستهدفة التي تحيط بها هذه العوامل وكيف تؤثر على عملية الإدماج على الفئة المستهدفة.

٢) إن الحاجة لسياسة عامة على المستوى المحلي يجب أن تقوم في إطار بيئتها ثم تنقل إلى النظام السياسي عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية لإضفاء الشرعية لها وهو ما يستوجب أن تتم المشاركة في هذه السياسات منطلقة من البيئة المحيطة ووفقا للقنوات المحدّدة.

٣) تتضمّن البيئة المحيطة قيوداً ومحددات على متخذي القرارات وصانعي السياسة العامة كما تتوفر فيها فرص وعوامل قوة يمكن الإفادة منها عند وضع وتنفيذ السياسة العامة الأمر الذي يسهم في تحقيق مستويات أفضل من المشاركة المجتمعية للفئات المستهدفة في هذه السياسات.

٤) يتيح التعرف على بيئة السياسة معرفة كيف يؤثر كل عامل إيجابا وسلبا وبالتالي الأخذ بالاعتبار كيفية تلافي الجوانب السلبية أو الحد منها (المخاطر ونقاط الضعف) والاستفادة من الجوانب الإيجابية وتعظيم منافعها للفئة المستهدفة (الفرص ونقاط القوّة).

العوامل المؤثرة في البيئة الخارجية:

هي مجموعة العوامل الخارجية المحيطة بفئتي النساء الشباب سواء من داخل البلد أو من خارجها والتي تؤثر (كفرص أو مخاطر محتملة) بصورة مباشرة وغير مباشرة على مدى إدماج احتياجات هاتين الفئتين في السياسات العامة على المستوى المحلي. ويمكن تناول كل عامل على حدة، كما يلي:

١) العوامل السياسية:

ويقصد بها هنا مجموعة العناصر التي تحكم الواقع السياسي للبلد مثل الدستور ونظام الحكم بما في ذلك مستوى ترسخ الديمقراطية واتاحة فرص متكافئة للمشاركة السياسية لمختلف الفئات، والاستقرار السياسي ومدى ملاءمة الحكم المحلي واللامركزية، والمشاركة المجتمعية على المستوى المحلي، ودور الأحزاب وتوجهاتهم في تعزيز المشاركة للفئات المقصية كالنساء والشباب.

ويمكن تحديد أبرز تأثيرات العوامل السياسية على إدماج احتياجات النساء والشباب في التالي:

التأثيرات المحتملة	
فرص	مخاطر
الاستقرار السياسي	الاضطرابات السياسية
وجود توجهات لدى الأحزاب السياسة لدعم النساء والشباب وتبني إدماج احتياجاتهم والضغط على السلطات	ضعف الاهتمام لدى الأحزاب السياسية يحد من مستوى التأثير على السلطات في القبول بدمج احتياجات هذه الفئات
وجود ديمقراطية حقيقية مطبقة في إطار النظام السياسي يدعم حقوق هذه الفئات والسماح بوصولها إلى مواقع صناعة القرار والتعبير عن مصالحها	النظام غير الديمقراطي لا يدعم احتياجات هاتين الفئتين كما أن الديمقراطية الشكلية عامل غير مساعد.
وجود حكم محلي يتيح صلاحيات للمجتمعات المحلية في إدارة شئونها	ضعف تطبيق اللامركزية وقوة السلطة المركزية تحد من فرص الاهتمام باحتياجات هذه الفئات

٢) العوامل التشريعية:

ويقصد بها العناصر التي تمثل المرجعية التي تنطلق منها المشاركة المجتمعية في السياسة العامة، ومدى إتاحة التشريعات القائمة للفئات المقصية في التعبير عن احتياجاتها ومشاركتها في صناعة السياسات العامة على المستوى المحلي، ويدخل في إطار هذه العوامل: الدستور، القوانين، واللوائح والانظمة والادلة الإجرائية التي تنظّم المشاركة المجتمعية في السياسات العامة على المستوى المحلي وتعطي للفئات المقصية أدواراً واضحة في إطارها.

ويمكن تحديد أبرز تأثيرات العوامل التشريعية على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات المحلية في التالي:

التأثيرات المحتملة	
فرص	مخاطر
وجود نصوص دستورية قوية وواضحة تشير إلى تمكين مختلف فئات المجتمع وتحديدا النساء والشباب من المشاركة في السياسات واتخاذ القرارات والمشاركة التنموية بشكل عام	غياب نصوص واضحة في تمكين المجتمع بفئاته المختلفة وإشراكه في التنمية وصنع السياسات وتحديد أدوار فعالة للنساء والشباب يحدّ من فرص الإدماج
وجود قوانين وتشريعات تحدد أدوار هاتين الفئتين بدقة في المشاركة المجتمعية والأخذ في الاعتبار احتياجاتها في السياسات العامة	ضعف الإشارة بوضوح إلى أدوار الجهات في إطار التشريعات المتاحة أو غياب تشريعات تحدّد أدوار هاتين الفئتين يحد من فرص مشاركتها وإدماج احتياجاتها
وجود لوائح وأدلة وتشريعات تفصيلية تحدد آليات المشاركة والإدماج وبدقة لمختلف فئات المجتمع بشكل عام ولهاتين الفئتين بشكل خاص يوسّع من فرص الإدماج وسهولة تمكين هاتين الفئتين.	غياب اللوائح والأدلة والتشريعات التفصيلية المنظّمة للإدماج يحدّ من فرص تمكين هاتين الفئتين ويتيح مجالا للسلطات في الاجتهادات.

٣) العوامل الاجتماعية والثقافية:

ويقصد بها تركيبة المجتمع وخصائصه (مدنية، ريفية، قبلية)، ومستوى التعليم، وثقافة المجتمع وسلوكياته تجاه القضية/ المشكلة أو السياسة أو المشروع المحتمل إقامته.

ويمكن تحديد أبرز تأثيرات العوامل الاجتماعية والثقافية على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات المحلية بالتالي:

التأثيرات المحتملة	
فرص	**مخاطر**
اتساع نطاق الأدوار المتاحة لهاتين الفئتين والتي تمارس بموافقة وتأييد المجتمع فعليا ترفع من فرص الإدماج والتفاعل مع احتياجاتها	محدودية الأدوار المتاحة لهاتين الفئتين في المجتمع تنعكس في الحد من فرص الإدماج
مدى ترسخ سلوكيات مجتمعية تدعم مشاركة هاتين الفئتين	طبيعة النظرة القاصرة لهاتين الفئتين تنعكس في رفض أولويات إدماج احتياجاتها
وضع المجتمع مدني أو ريفي منفتح أو مغلق حيث يدعم المجتمع المدني أحيانا كثيرة أدوار هاتين الفئتين ويقبلها بشكل أكبر من المجتمع الريفي	المجتمع الريفي المغلق قد يحدّ من دور المرأة والشباب في المشاركة نظرا لخصوصية العادات والتقاليد والادوار التي تفرض على النساء والشباب
ارتفاع مستوى التعليم والوعي الاجتماعي الذي وصل اليه المجتمع في تمكين النساء والشباب يمثل فرصاً أفضل للإدماج	تدني مستوى التعليم يؤدي إلى تدني الوعي المجتمعي وتمسكه بثقافة تقليدية تحد من فرص الإدماج

٤) العوامل الجغرافية:

ويقصد بها طبيعة التضاريس والمناخ السائد في المنطقة التي يقطنها المجتمع المحلي وتوزيع السكان وفقا لتلك التضاريس وبالتالي قياس مدى تأثيرات هذه العوامل على نجاح تنفيذ السياسة أو المشروع التنموي.

ويمكن تحديد أبرز تأثيرات العوامل الجغرافية على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات المحلية في التالي:

التأثيرات المحتملة	
فرص	مخاطر
مدى ملائمة التضاريس لتبني مشروعات تحقق احتياجات النساء والشباب وتتيح فرصاً لتكامل المشروعات فحينما تكون التضاريس ساحلية مثلاً تسمح بإقامة مشروعات بتكلفة أقل مما هي في التضاريس الجبلية الوعرة وهكذا بقية مشروعات الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، حيث تكون التضاريس عاملاً مساعداً لقبول إدماج أولويات هاتين الفئتين	تحد التضاريس الوعرة من فرص إقامة بعض المشروعات نتيجة ارتفاع الكلفة أو محدودية فرص وصول فئات أكبر من المستفيدين، كما أن التباعد الجغرافي بين المناطق المأهولة يؤدي إلى تباعد المسافات بين التجمعات السكانية وتحدّ من فرص إدماج احتياجاتها.
المناخ وتنوعه (صحراوي، ممطر، حار، بارد) يؤثر على تحسين فرص الإدماج لأولويات الاحتياجات بحسب خصوصية المشروعات المكنة وطبيعة المناخ حيث تفرض طبيعة المناخ نوع الاحتياجات وأولوياتها.	قد تحدّ طبيعة المناخ من فرص تبنى مشروعات تنموية قريبة من فئات المستهدفين نساء أو شباب في إطار الخطط التنموية مما يؤثر على فرص الإدماج.
التركز السكاني (تجمعات السكان في منطقة ما بأعداد كبيرة) يحسّن من فرص تبني مشروعات الإدماج لأولويات النساء والشباب نتيجة الفرص الناتجة عن زيادة عدد المستفيدين.	يحد التشتت السكاني من فرص الإدماج نتيجة لمبررات عدّة أهمها تكلفة المشروعات، ومحدودية المستفيدين وبعثرة الإمكانات.

٥) الموارد المتاحة:

ويقصد بها مدى توفر الموارد الطبيعية الاقتصادية والبشرية في الإطار المحلي إلى جانب الموارد المالية اللازمة للمشروع وكيف يمكن أن تؤثر تلك الموارد على تنفيذ السياسة /المشروع التنموي.

ويمكن تحديد أبرز تأثيرات الموارد المتاحة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات المحلية على النحو التالي:

التأثيرات المحتملة	
فرص	مخاطر
توفر الموارد الطبيعية كالمياه والارض والخامات بالإضافة إلى الموارد البشرية ... وغيرها تمثل عاملاً داعماً يتيح إمكانية تبني مشروعات نوعية لمختلف فئات المجتمع مما يوسع فرص الإدماج.	محدودية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة تحدّ من فرص تبنى مشروعات نوعية بحسب خصوصية كل فئة ومنها النساء والشباب مما ينعكس في الحدّ من فرص الإدماج.
كلّما توفرت موارد مالية ومخصصات في موازنات الهيئات المحلية أدى ذلك إلى تحسين فرص الإدماج لأولويات النساء والشباب.	محدودية الموارد المالية والمخصصات في الموازنات المحلية تحدّ من فرص تبني مشروعات تخدم فئات محدّدة حيث تطغى الأولويات العامة لمختلف الفئات على الأولويات النوعية لفئتي النساء والشباب مما ينعكس في الحدّ من فرص الإدماج.

٦) العوامل الدولية:

ويقصد بها تأثير السياسات الدولية وتوجهات وضغوط المؤثرين الدوليين على العلاقات والتفاعلات الدولية، إلى جانب دور المنظمات الدولية كل ذلك له أثر يرتبط مدى توافق السياسة أو المشروع التنموي تدعم العوامل الدولية سياسات الدول ومشروعات التنموية وفقاً لاعتبارات محدودة وفي الوقته نفسه يحدّ النظام الدولي من تبني سياسات والمشروعات تنموية تخالف توجهات المجتمع الدولي.

أ- النظام الدولي: هو مجموعة الترتيبات الدولية الحاكمة للمجتمع الدولي والتي تفرضها الدول الكبرى أو يتم الإجماع عليها في التجمعات الدولية.

ويمكن تحديد أبرز تأثيرات النظام الدولي-كأحد العوامل الدولية الهامة-على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات المحلية على النحو التالي:

التأثيرات المحتملة	
فرص	مخاطر
من أهم المواثيق التي تدعم المشاركة المجتمعية في السياسات العامة على المستوى المحلي ومراعاة أولويات الاحتياجات التنموية للفئات المقصية: ▪ بيان باريس (مايو٢٠٠٤م) الذي أكد على: تعزيز الديمقراطية والقدرات المحلية في اتخاذ القرار ووضع السياسات والتلاحم الاجتماعي باتجاه تحقيق التنمية المحلية المستدامة. ▪ الإعلان الأفريقي حول اللامركزية أكرا(٢٠٠١م) والذي، التزام الحكومات إيجاد آليات ملائمة لمشاركة المجتمعات المحلية في التخطيط ووضع السياسات التي تهمها بما يؤدي إلى جعل التنمية المحلية تتمحور حول الجماهير. ▪ قرار الحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤١/ ١٢٨ المادة الأولى: " أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية". ▪ - كما تشترط الدول المانحة تقديم بعض مساعدتها وفقاً لمدى تحقيق المشاركة المجتمعية وتوجه جزءاً من هذا الدعم إلى المجتمع المدني لتحسين المشاركة في وضع وتنفيذ وتقييم السياسات المحلية. ▪ - يتجه النظام العالمي الجديد نحو فرض مفهوم الحكم الرشيد والذي يتضمن التوجه نحو اللامركزية في الحكم المحلي ومشاركة المجتمعات المحلية في صنع وتنفيذ وتقييم سياساتها وإدارة شئونها، كما يدعم النظام الدولي مشاركة المرأة والشباب في التنمية المجتمعية.	التزام الحذر من قبل بعض الدول المانحة والأطراف الدولية من محاولة فرض بعض السياسات الداعمة وخاصة لفئات مثل المرأة والشباب في المجتمعات المحلية حتى لا تلاقي رفضاً لبعض برامجها ذات الأولوية الأخرى، ويؤدي هذا الحذر إلى ضعف مستوى الدعم اللازم للدمج بعض الاحتياجات وتحديدا لفئة النساء

ب- المنظمات الدولية: هي مجموعة من المنظمات التي جرى تكوينها إما من خلال مجموعة من الدول (منظمات دولية حكومية) بهدف توجيه ورعاية نشاط أو مجال أو عدة مجالات معاً، أو تلك المنظمات غير الحكومية التي أسسها أشخاص أو مجموعات لها تأثيرات تمتد إلى العديد من الدول (منظمات دولية غير حكومية).

ويمكن تحديد أبرز تأثيرات المنظمات الدولية-كأحد العوامل الدولية الهامة-على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات المحلية على النحو التالي:

التأثيرات المحتملة	
فرص	مخاطر
تتبنى العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية سياسات وبرامج لدعم المشاركة المجتمعية عموما ودعم دمج احتياجات النساء والشباب في إطار سياسات التنمية المحلية ولذا تقّدم تمويلاتها ودعمها الفني وفقا لذلك. تقدم المنظمات الدولية دعماً مستمرًا لتعزيز قدرات النساء والشباب على المشاركة المجتمعية وإيصال أصواتهم إلى السلطات. تتبنى بعض المنظمات إعداد تقارير دولية وإقليمية لمؤشرات مشاركةُ الفئات المقصية وتعدّ هذه التقارير أداةً هامة للضغط على الدول في تحسين سياساتها تجاه النساء وتلبية احتياجاتها في إطار خططها التنموية.	قصور الفهم لخصوصية بعض المجتمعات المحلية مما يؤدي إلى رفض المجتمع أو السلطات لأي تدخلات للمنظمات الدولية في دعم توجهات الإدماج.

العوامل المؤثرة في البيئة الداخلية:

هي مجموعة عوامل ذاتية لدى فئتي النساء والشباب والتي تؤثر (كنقاط قوة أو ضعف) بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مدى قدرة هذه الفئات على التفاعل والتعامل مع إدماج احتياجاتها في السياسات العامة على المستوى المحلي. ويمكن تناول كل عامل على حدة كما يلي:

١) الخصائص الديمغرافية للفئة: وتتمحور حول خصائص الفئة العمرية والتعليمية، الاقتصادية وتوزيعها ومؤهلاتها العلمية ووضعها في إطار بنية المجتمع ككل وبالتالي كيف تؤثر هذه الخصائص على إمكانية دعم تنفيذ السياسة أو المشروع المعبّر عن الاحتياج التنموي للفئة.

ويمكن تحديد أبرز تأثيرات الخصائص الديمغرافية على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات المحلية على النحو التالي:

التأثيرات	
نقاط قوة	نقاط ضعف
حجم الفئة المرتفع في المجتمع يعطيها قوة تأثير أكبر لتحقيق الإدماج لاحتياجاتها	تدني حجم الفئة ينعكس كعامل كبح لإدماج احتياجاتها.
تعكس الفئة العمرية نوع الأولويات بالإضافة إلى حجم الطاقات التي تمتلكها الفئة وبالتالي تؤثر الفئة العمرية على مدى إدماج الاحتياجات.	قد توثر الفئة العمرية على قوة فرض الإدماج فاذا كانت الفئة أكبر-وتحديدا النساء-تكون دوافع قبول المجتمع المحلي لتلك الاحتياجات أضعف وبالتالي كلما كانت نسبة المستفيدات أقل من حيث الفئة العمرية.
ارتفاع المستوى التعليمي للفئة يجعل قوة فرض الاحتياجات أعلى وقدرة الفئة على تحديد أولوياتها أفضل.	تدني المستوى التعليمي يضعف من إمكانية الوعي بطبيعة الاحتياجات وأولوياتها، وبالتالي عدم القدرة على الدفاع عنها.
نسبة النوع -فيما يتعلّق بالشباب-تحديدا تؤثر على نوعية الاحتياجات وقوة الضغط على المجتمع والسلطات.	غالبا ما يكون تأثير فئة النساء –الشابات تحديدا-أقل وتضعف إمكانية دمج احتياجاتهم النوعية كنساء شباب نتيجة الثقافة الاجتماعية الكابحة.
كلما كانت الفئة تمارس أنشطة اقتصادية ولديها دخل كلما كان تأثيرها اقوى واستطاعت فرض احتياجاتها على صناع السياسات العامة.	محدودية الدخل وضعف ممارسة الأنشطة الاقتصادية للفئة تحدّ من إمكانية تأثيرها وفرض أولوياتها في السياسات المحلية.

٢) القدرات البشرية (كمية ونوعية) للفئة: ويقصد بها مدى توفر موارد بشرية بأعداد كافية ولديها قدرات لازمة لدعم تنفيذ السياسة أو المشروع التنموي الذي تحتاجه هذه الفئة.

ويمكن تحديد أبرز تأثيرات القدرات البشرية للفئة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات المحلية على النحو التالي:

التأثيرات	
نقاط قوة	نقاط ضعف
كلما امتلكت الفئة أعداداً كبيرة من الافراد ذوي القدرات البشرية المتمكنة كانت إمكانية المشاركة الفاعلة أعلى في السياسيات العامة، وتحديد الاحتياجات بدقة للفئة، والقدرة على وضع الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييمها، وإدارة المشروعات النوعية التي تهم الفئة والإسهام في تطويرها.	محدودية إعداد القدرات البشرية تحد من إمكانية الإسهام الفاعل في مختلف مراحل دمج أولويات الاحتياجات للفئة.
كلما كانت لدى الفئات قدرات نوعية أعلى استطاعت بشكل افضل من أن تقود عملية إدماج الاحتياجات للفئة في السياسات المحلية بشكل أفضل وادارة مراحل الإدماج بشكل اكثر فاعلية.	نقص الخبرات النوعية لدى الفئة يجعل من الصعب قيادة مراحل إدماج الأولويات بكفاءة وفاعلية وبالتالي تضعف من إمكانية تحقيق إدماج ملائم.

٣) القدرات التنظيمية للفئة ومدى تواجدها في المجتمع المدني: ويقصد بها مدى قدرة هذه الفئة على تنظيم نفسها والضغط في وضع وتنفيذ وتقييم السياسة أو المشروع المعبرّ عن احتياجها.

في حين يقصد بمدى تواجد الفئة في المجتمع المدني. وجود منظمات مجتمع مدني تعمل في خدمة وتحقيق مصالح الفئة، أو تديرها قيادات من الفئة ذاتها، بالإضافة إلى مدى وجود فاعلين (أفراد وقيادات) في إطار منظمات المجتمع المدني المحلية التي تمثل احتياجات المجتمع وفئاتها المختلفة والتي منها النساء والشباب.

ويمكن تحديد أبرز تأثيرات القدرات التنظيمية للفئة على إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات المحلية على النحو التالي:

التأثيرات	
نقاط قوة	نقاط ضعف
توافر قدرات تنظيمية للفئة في حشد جهودها وتوحيد آرائها والعمل من خلال تكوينات تنظيمية فاعلة تستطيع من خلالها الضغط وايصال صوتها إلى السلطات المحلية لاستيعاب أولوياتها وإدماجها في السياسات المحلية.	ضعف القدرة على تنظيم الفئة في إطار تكوينات تنظيمية فاعلة ينعكس في ضعف التأثير على السلطات المحلية في فرض احتياجاتها.
كلما وجدت قيادة فاعلة ومؤثرة في الفئة تستطيع قيادة الفئة وتوجيه طاقاتها وجهودها كلما أمكن تحقيق تأثير أعلى وتسهيل عملية الإدماج وفرضها.	الندرة في القيادات الكفؤة أو ضعف القيادات القائمة للفئة ينعكس في ضعف التنسيق والتكامل لجهود الفئة ومحدودية مقدرتها على تسهيل تحديد الاحتياجات واستيعابها في السياسات المحلية.
وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة تمثل الفئة أو يقودها أفراد من الفئة يعطي قوة أكبر لإمكانية إدماج الأولويات وتمثيل الفئة في مختلف مراحل السياسات العامة على المستوى المحلي.	ندرة منظمات المجتمع المدني المعنية بالفئة، أو محدودية تواجد قيادات ممّكنة من اتخاذ القرار في إطار المنظمات الموجودة يحد من امكانية تحقيق إدماج فاعل لأولويات الفئة في السياسات المحلية.

تطبيق رقم (٥) التأثيرات المحتملة لعوامل البيئية الخارجية للسياسة العامة على المستوى المحلي

المجموعة	السياسة/ المشروع
مجموعة الأولويات النسوية	مشروع مركز رعاية أمومة وطفولة
مجموعة الأولويات الشبابية	مركز ثقافي ورياضي في عاصمة المديرية
مجموعة الأولويات المشتركة	طريق ريفي يربط منطقة ذات كثافة سكانية بمركز المديرية

اسم المديرية/ المنطقة: .....

الزمن: (٤٥) دقيقة

الأخوة: مجموعة (.....) المحترمون

تم تكليفكم بإعداد تقرير ملخّص حول التأثيرات المحتملة لبعض عوامل البيئة الخارجية في مديريتكم على مشروع (السياسة) المحدَّدة اعلاه للمجموعة. يرجى إعداد التقرير وفقاً للنموذج التالي:

العامل	التأثيرات المحتملة لعامل البيئة الخارجية
العوامل الاجتماعية والثقافية	
العوامل الجغرافية	
العوامل الدولية	
أخرى	

ملاحظات المجموعة:

- .....
- .....

تطبيق رقم (٦) التأثيرات المحتملة لعوامل البيئة الداخلية للسياسة العامة على المستوى المحلي

المجموعة	السياسة/ المشروع
مجموعة الأولويات النسوية	مشروع مركز رعاية أمومة وطفولة
مجموعة الأولويات الشبابية	مركز ثقافي ورياضي في عاصمة المديرية
مجموعة الأولويات المشتركة	طريق ريفي يربط منطقة ذات كثافة سكانية بمركز المديرية

اسم المديرية/ المنطقة: .....

الزمن: (٤٥) دقيقة

الأخوة: مجموعة (.....) المحترمون

تم تكليفكم بإعداد تقرير ملخّص حول التأثيرات المحتملة لبعض عوامل البيئة الداخلية في إطار مديريتكم على مشروع (السياسة) المحَّددة أعلاه لمجموعتكم. يرجى إعداد التقرير وفقاً للنموذج التالي:

العامل	التأثيرات المحتملة لعامل البيئة الداخلية
الخصائص الديمغرافية للفئة	
القدرات البشرية (الكمية والنوعية)	
القدرات التنظيمية والتواجد في المجتمع المدني	

ملاحظات المجموعة:

- .....
- .....

الوحدة الثالثة

آليات إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي

أهداف الوحدة:

بعد الانتهاء من هذه الوحدة ستكون قادراً على:

١. معرفة مفهوم الإدماج للاحتياجات وآليات إدماجها في السياسة العامة.

٢. معرفة مكونات دورة تحليل السياسات العامة على المستوى المحلي وآليات الإدماج في إطارها.

٣. معرفة أبرز العوائق المؤثرة على تطبيق آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي.

٤. تطبيق آليات إدماج السياسات العامة على المستوى المحلي في إطار عمليات دورة السياسة العامة على أمثلة مختارة.

أساليب التدريب:

- العصف الذهني.
- الحوار.
- مجموعات العمل.
- جلسات نقاش (عرض تجارب).

مفهوم إدماج الاحتياجات في التنمية:

عملية استراتيجية تتضمَّن تحديد احتياجات الفئة واستيعابها في السياسات التنموية، والتأكد من تنفيذها وأنها حقَّقت رضا المستفيدين، وبصورة تمكّن من وصول الفئة للموارد والتمكن منها واستغلالها، وفي إطار ذلك أيضاً استغلال طاقات هذه الفئات، وتمكينها من المشاركة في مختلف مراحل السياسة التنموية لضمان إدماج احتياجاتها في إطارها والمساهمة الفاعلة في التنمية.

ولذا فالإدماج يجب أن يأخذ في الاعتبار التالي:

- إتاحة الفرص للفئات المقصية للوصول العادل للموارد والتمكن الفعال من مجهودات التنمية.
- الاستغلال الأمثل لمختلف القدرات والطاقات في المجتمع (افراداً ومؤسسات) لتحقيق مشاركة فعالة في التنمية.
- إشراك الفئات المقصية في كل المراحل التي تمرّ بها السياسة لضمان تحديد أولوياتهم وتلبيتها والتأكد من أنها مرضية لهم.

مفهوم إدماج احتياجات النساء والشباب في خطط وموازنات التنمية المحلية:

عملية متكاملة يتمّ في إطارها الأخذ في الاعتبار عند وضع الخطط التنموية والموازنات المحلية استيعاب أولويات احتياجات النساء والشباب في إطار تلك الخطط والموازنات، ابتداء من مرحلة تحليل الواقع وتحديد الاحتياجات، وانتهاء بتقييم وتطوير مخرجاتها، بحيث يتمّ من خلالها:

- إشراك النساء والشباب في دراسة وتحديد أولويات احتياجاتهم.
- تمكينهم من وضع احتياجاتهم على شكل مشروعات تنموية في الخطط والميزانيات المقرة من السلطة المحلية والمركزية أو في إطار القرارات التي تصدرها الهيئات المحلية والمركزية وتعنى بشئونهم.
- إشراكهم في تنفيذ ومتابعة تلك المشروعات.
- مشاركتهم في تقييم أثر تلك المشروعات والتأكد من أنها حقَّقت رضاهم.
- اشراكهم في إدارة وتطوير المشروعات التنموية.

مفهوم آليات الإدماج:

هي مجموعة العوامل الفاعلة والمتفاعلة، التشريعية والمؤسسية والمعلوماتية والجماهرية.. وغيرها التي يتمّ من خلالها استيعاب أولويات احتياجات الفئات المقصية في إطار السياسات العامة على المستوى المحلي (الخطط والموازنات التنموية المحلية).

ويمكن تقديم مفهوم ملخّص لكل آلية من آليات الإدماج الخمس المشار إليها، وذلك على النحو التالي:

١. الآليات التشريعية: ويقصد بها القوانين واللوائح والأدلة المنظّمة لعملية المشاركة المجتمعية في السياسات العامة بشكل عام وإدماج احتياجات النساء والشباب في السياسات المحلية بشكل خاص (مدى وجود تشريعات مكتملة وواضحة ومفصّلة لتنظيم المشاركة المجتمعية في لسياسات العامة على المستوى المحلي).

٢. الآليات المؤسسية: المكونات التنظيمية وإجراءات العمل المحّددة والموارد البشرية (سواء في إطار الهيئات المحلية الرسمية أو في إطار منظمات المجتمع المدني) المخصّصة لإدارة وتوجيه عمليات المشاركة المجتمعية في السياسات العامة على المستوى المحلي بشكل عام وإدماج احتياجات النساء والشباب في إطارها بشكل خاص (أي مدى وجود مكونات تنظيمية تعنى بالمشاركة المجتمعية في إطار الهيئات المحلية أو منظمات المجتمع المدني).

٣. الآليات المعلوماتية: يقصد بها مدى توفر البيانات والمعلومات وسهولة الوصول اليها، وتحليلها واستخدام أنظمة المعلومات لدراسة الاحتياجات ووضع بدائل السياسات وبالتالي تسهيل إدماج تلك الاحتياجات في إطار السياسات المحلية وفقا لمعطيات معلوماتية دقيقة ومعّبرة عن الواقع الفعلي.

٤. الآليات الإعلامية والجماهيرية: ويقصد بها توفر استخدام وتفعيل وسائل الإعلام والأنشطة الجماهرية والتوعوية في مساندة عملية تحديد احتياجات النساء والشباب والضغط لإدماجها في السياسات العامة على المستوى المحلي.

٥. آليات بناء القدرات: ويقصد بها تنفيذ برامج وأنشطة التدريب والتأهيل وإكساب الخبرات لممثلين عن الفئات المعنية (النساء والشباب) بغرض إشراكهم في دراسة وتحديد الاحتياجات وصنع السياسات وتنفيذها وتقييمها، بحيث يمكنهم التعبير عن متطلبات الفئات التي يمثلونها بصورة كفؤة وفعالة في إطار السياسات المحلية.

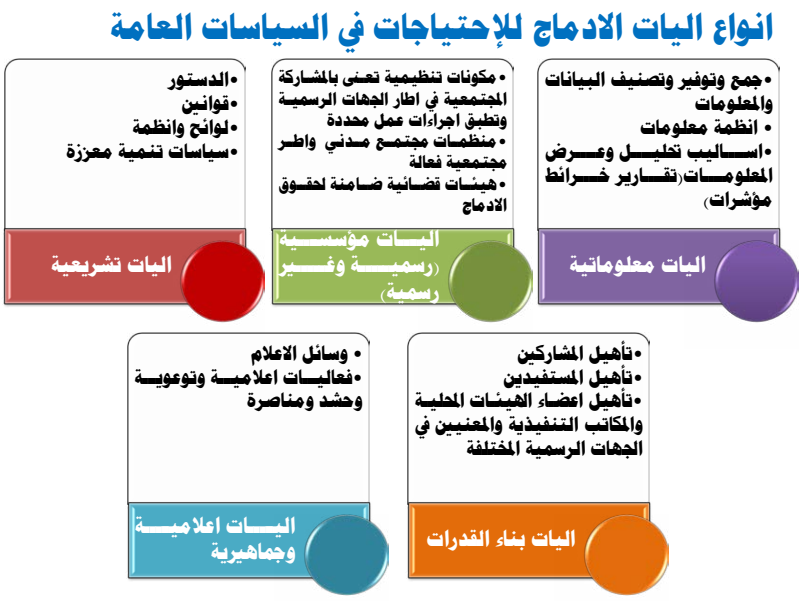

آليات الإدماج في إطار دورة عمليات السياسة العامة على المستوى المحلي:

لا يمكن تحقيق مستوى إدماج مقبول في السياسات المحلية إلا من خلال آليات فعالة في إطار كل مرحلة، ولذا فإن مختلف الآليات قد تستخدم في كل عملية من عمليات السياسة العامة ولكن باختلاف نسبي بحسب خصوصية العملية والفئة والسياسة، ويمكن إيضاح ذلك بشكل تفصيلي من خلال تناول كل عملية بشكل منفصل.

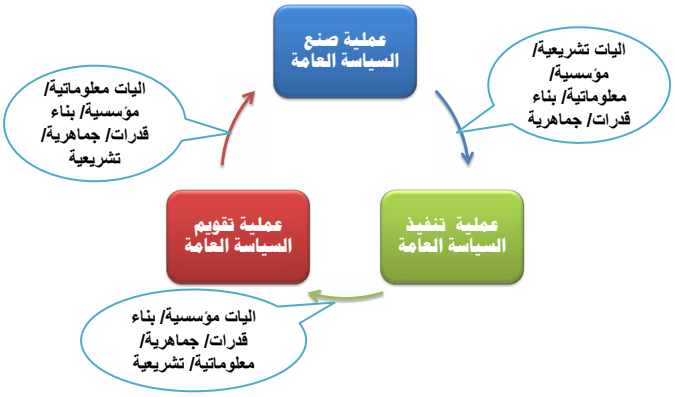

الخطوات الرئيسية في إطار دورة عمليات السياسة العامة على المستوى المحلي:

عملية صنع السياسة العامة:

وهي عملية يتمّ في إطارها التعرف على المشكلة أو القضية ودراستها ووضع الحلول لها وتحويل الحلول إلى سياسات (خطط وبرامج ومشروعات) ومناقشتها وإقرارها.

وتتكون هذه العملية من مجموعة الخطوات الرئيسية التالية:

- التعرف على المشكلة ودراستها وتحديد الاحتياجات.
- وضع بدائل الحلول وتقييمها.
- صياغة (وضع) السياسة.
- مناقشة وإقرار السياسة
- إعلان السياسة والتوعية بها.

عملية تنفيذ السياسة العامة:

عملية يتمّ من خلالها تحويل السياسة المقرة (الخطط والبرامج والمشروعات، .. إلخ) إلى واقع التنفيذ من خلال إجراءات السير في تنفيذها على الواقع الفعلي.

وتشمل هذه العملية الخطوات الرئيسية التالية:

- توفير التمويل.
- وضع الخطط التفصيلية والتصميمات.
- هيئة متطلبات تنفيذ السياسة (المشروع) اللازمة.
- البدء بالتنفيذ الفعلي للسياسة (المشروع).

عملية تقويم السياسة العامة:

عملية يتم في إطارها متابعة ومراقبة مستوى التنفيذ وإجراء التقييمات المختلفة لتنفيذ السياسة واقتراح الحلول والمعالجات التي يجب الإسراع باتخاذها لتحقيق النتائج المرجوة والسياسة.

وتشمل هذه العملية الخطوات الرئيسية التالية:

- الرقابة والمتابعة للسياسة (المشروع).
- التقييم للسياسة (المشروع).
- التقويم من خلال تصحيح الاختلالات أو التعديل أو التطوير للسياسة(المشروع).

وارتباطا بذلك يمكن إيضاح كيفية تطبيق آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب في إطار كل خطوة من خطوات عمليات السياسة العامة الثلاث وذلك على النحو التالي:

أولاً-آليات الإدماج لأولويات احتياجات النساء والشباب في عملية صنع السياسة العامة على المستوى المحلي:

ماذا نقصد بإدماج أولويات احتياجات النساء والشباب في عملية صنع السياسة العامة على المستوى المحلي؟

يعني ذلك توفر واستخدام الأطر التشريعية، والمؤسسية الرسمية والمجتمعية، والوصول إلى البيانات والمعلومات وتحليلها بمختلف الوسائل اليدوية والحاسوبية، وتفعيل أساليب ووسائل المناصرة والحشد الجماهيرية، وبناء قدرات المعنيين من فئتي النساء والشباب، كل ذلك من أجل تحقيق فاعلية دراسة وتحليل وتحديد احتياجات النساء والشباب وتضمينها في السياسات العامة المحلية أثناء عملية صناعة السياسة.

كما يعني ذلك أن يتم:

- الاستفادة من التشريعات المتاحة أثناء دراسة وتحديد الاحتياجات في إطار السياسات التنموية وذلك لتحديد احتياجات النساء والشباب وتضمينها في إطار تلك السياسات.
- توفّر مكوّنات مؤسسية رسمية ضمن الهيئات المحلية تعنى بتحقيق مشاركة فعالة لممثلين عن النساء والشباب أثناء عملية صنع السياسات، إلى جانب وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة تمثل هاتين الفئتين ولديها مقدرة مؤسسية للمشاركة في صنع السياسات المحلية وتتحّدث باسم النساء والشباب عند صنع السياسات المحلية، وبالتالي ضمان إدراج تلك الاحتياجات بالصورة التي تعكس أولويات الاحتياجات التنموية لهاتين الفتتين فعليا.
- الوصول السهل إلى البيانات والمعلومات وتحليلها بوسائل مختلفة بما في ذلك أنظمة المعلومات، واستخدامها في دراسة وتحليل قضايا ومشكلات النساء والشباب وتحديد احتياجاتهم في إطار عملية صنع السياسات التنموية المحلية.
- استخدام وسائل التوعية والحشد الجماهيرية لمناصرة قضايا النساء والشباب وتكوين ضغط مجتمعي على المعنيين في الهيئات المحلية لتضمين احتياجات هاتين الفئتين عند صناعة السياسات العامة على المستوى المحلي.
- بناء قدرات قيادات نسوية وشبابية لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في دراسة وتحديد احتياجاتهم التنموية والعمل المشترك مع الهيئات المحلية لاستيعاب تلك الاحتياجات عند عملية صنع السياسة العامة المحلية.

ويمكن تحديد كيفية استخدام آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب في إطار كل خطوة من خطوات عملية صناعة السياسة العامة على المستوى المحلي، وذلك كما يلي:

الخطوة (١): التعرف على المشكلة ودراستها وتحديد الاحتياجات:

آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنيون بالتنفيذ
آليات تشريعية: من خلال تطبيق القوانين واللوائح التي تتيح المشاركة والإدماج للاحتياجات والسياسات التنموية كالخطة والموازنة التنموية المحلية.	مجلس النواب مجلس الوزراء الأجهزة المركزية المعنية
آليات مؤسسية رسمية تشمل: المكونات التنظيمية المعنية في الأجهزة المركزية والمحلية المعنية بما فيها المكاتب التنفيذية والمجالس المحلية التي تقوم بمشاركة النساء والشباب في دراسة مشكلاتهم وقضاياهم وتحديد احتياجاتهم، إلى جانب توفر اجراءات ادارية لدى الجهات الرسمية المعنية تسهل عملية المشاركة واستيعاب الاحتياجات.	أجهزة مركزية مكاتب تنفيذية المجالس المحلية
آليات مؤسسية مجتمعية تشمل: منظمات المجتمع المدني المحلية، اللجان التنموية، التشكيلات المجتمعية الاخرى التي تساهم في دراسة الاحتياجات لفئتي النساء والشباب من خلال دراسة ميدانية للاحتياجات وتقديمها للسلطات الرسمية المحلية والمركزية.	منظمات مجتمع مدني التكوينات المجتمعية الأخرى
آليات معلوماتية تشمل: اساليب جمع المعلومات وتحليلها واعداد الخرائط المبينة لواقع المشكلة وطبيعة الاحتياجات على الواقع وبالتالي تقديم معطيات معلوماتية حقيقية ومقنعة وموثوقة تحدد المشكلة والاحتياجات لكل فئة.	المكاتب التنفيذية منظمات المجتمع المدني التكوينات المجتمعية الأخرى فنّيون واستشاريون
آليات جماهيرية: تشمل الحشد والمناصرة للقضايا التي تهم الشباب والنساء وتوعية المستفيدين بحقوقهم والمعنيين الرسميين بواجباتهم تجاه القضية، والضغط على السلطات المحلية لجعلها في أولوياتها والقبول بإدراجها ضمن سياستها (خططها وموازناتها).	منظمات مجتمع مدني وسائل الإعلام
آليات بناء قدرات تشمل: تدريب المشاركين في جمع البيانات والمعلومات ودراسة المشكلات وتحليلها وتحديد الاحتياجات، تأهيل المعنيين الرسميين في المكاتب التنفيذية والهيئات المحلية لعملية المشاركة المجتمعية.	الأجهزة المركزية المعنية المكاتب التنفيذية منظمات المجتمع المدني

الخطوة (٢): وضع بدائل الحلول وتقييمها:

آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنيون بالتنفيذ
آليات مؤسسية رسمية: تشمل المكونات التنظيمية المعنية في المكاتب التنفيذية، المجالس المحلية، وغيرها من الأطراف الرسمية التي تعنى بمشاركة ممثلين عن النساء والشباب أثناء وضع البدائل وتقييمها.	مكاتب تنفيذية المجالس المحلية
آليات مؤسسية مجتمعية تشمل: منظمات مجتمع مدني تمثل النساء والشباب، لجان التنمية، لجان المستفيدين، وغيرها والتي تسهم في وضع مقترحات لبدائل الحلول ومناقشتها مع الاطراف الرسمية.	منظمات المجتمع المدني التكوينات المجتمعية المعنية
آليات معلوماتية تشمل: اساليب جمع المعلومات وتحليلها واعداد السيناريوهات المحتملة لكل بديل وتقييم كل بديل من حيث الاثار والفعالية والكفاءة وغيرها من المعايير.	المكاتب التنفيذية منظمات المجتمع المدني التكوينات المجتمعية الاخرى فنّيون واستشاريون
آليات بناء قدرات تشمل: تدريب المشاركين في تحليل البدائل وتقييمها سواء المعنيين الرسميين في المكاتب التنفيذية أو المجالس المحلية أو المجتمع المدني.	الأجهزة المركزية المعنية المكاتب التنفيذية منظمات المجتمع المدني

الخطوة (٣): صياغة (وضع) السياسة:

آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنيون بالتنفيذ
آليات تشريعية: تشمل اللوائح والأدلة المنظمة لوضع (صياغة) السياسات العامة على المستوى المحلي وتضمن من خلالها مشاركة الفئات المستهدفة.	مجلس الوزراء الاجهزة المركزية المعنية
آليات مؤسسية رسمية: تشمل مكونات تنظيمية معنية مهيئة وإجراءات عمل واضحة تضمن سهولة وضع السياسة بشكل صحيح وتحقق مشاركة للفئات المعنية وفي مقدمتها النساء والشباب في صياغة السياسة.	المكاتب التنفيذية المجالس المحلية
آليات بناء قدرات تشمل: تدريب وتأهيل المعنيين بوضع (صياغة) السياسة والمشاركين عن فئتي الشباب والنساء لضمان وضع سياسات تعكس أولويات احتياجاتهم الفعلية.	الأجهزة المركزية السلطات المحلية منظمات المجتمع المدني

الخطوة (٤): مناقشة وإقرار السياسة:

آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنيون بالتنفيذ
آليات تشريعية: تشريعات بمستوى قانون أو لائحة تضمن عملية إقرار واضحة وشفافة ومسئوليات إقرار محدّدة لكل مستوى معني.	مجلس النواب مجلس الوزراء
آليات مؤسسية: تشمل إجراءات وأساليب محدّدة وتسمح بشفافية الإجراءات والنشر لعملية الإقرار التي تتم للسياسة وإبلاغ الممثلين عن الفئات المعنية بموعد الإقرار وتمكنهم من مراقبة إجراءات الإقرار بشفافية.	مجلس النواب مجلس الوزراء الاجهزة المركزية المعنية المجالس المحلية في المحافظات والمديريات
آليات معلوماتية: تشمل إتاحة المعلومات المتعلقة بموعد الإقرار للسياسة وإجراءاته للتأكد من مدى عدم التأثير على القرارات أو تعرضهم لضغوط تؤثر على مصالح بعض الفئات المستفيدة من السياسة.	مجلس النواب مجلس الوزراء الاجهزة المركزية المعنية المجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات
آليات جماهيرية: تشمل الحشد والمناصرة والضغط إعلاميا على المعنيين بإقرار السياسة لضمان إقرار البدائل التي تحقّق إدماجا لأولويات الشباب والنساء بصورة عادلة ومرضية.	منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام

الخطوة (٥): اعلان السياسة والتوعية بها:

آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنين بالتنفيذ
آليات تشريعية: تشمل تشريعات موجبة لإعلان السياسة وإبلاغها مختلف المعنيين بها.	مجلس النواب مجلس الوزراء
آليات مؤسسية رسمية: تشمل مكونات تنظيمية معنية بالإبلاغ عن السياسة لمختلف المعنيين وتوعيتهم بها كل بحسب طبيعة علاقته بالسياسة.	مجلس النواب مجلس الوزراء الاجهزة المركزية المعنية الهيئات المحلية
آليات مؤسسية مجتمعية: تسهم في التوعية بالسياسة للمستفيدين والمعنيين.	منظمات المجتمع المدني
آليات معلوماتية: تشمل إتاحة ونشر المعلومات المختلفة عن السياسة حتى إعلانها لمختلف المعنيين والمستفيدين.	مجلس النواب مجلس الوزراء الأجهزة المركزية المعنية الهيئات المحلية منظمات المجتمع المدني
آليات توعوية وجماهيري: تشمل إعلان وتوعية جماهيرية للمستفيدين والمعنيين، الحشد والمناصرة للسياسة إذا قبلت أو رفضت أو خالفت بعض احتياجات الفئات المستهدفة.	منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام

ثانيا- آليات الإدماج لأولويات احتياجات النساء والشباب في عملية تنفيذ السياسة العامة على المستوى المحلي:

ماذا نقصد بإدماج أولويات احتياجات النساء والشباب في عملية تنفيذ السياسة العامة على المستوى المحلي؟

ذلك يعني توفر واستخدام الأطر التشريعية، والمؤسسية الرسمية والمجتمعية، والوصول إلى البيانات والمعلومات وتحليلها بمختلف الوسائل اليدوية والحاسوبية، وتفعيل أساليب ووسائل المناصرة والحشد الجماهيرية، وبناء قدرات المعنيين من فئتي النساء والشباب، كل ذلك من أجل مشاركة فاعلة للنساء والشباب في عملية تنفيذ السياسة العامة المحلية بصورة تلبي احتياجات هاتين الفئتين والتأكد من أنه يجري عكس تلك الاحتياجات بصورة مرضية أثناء تنفيذ السياسة العامة المحلية.

كما يعني ذلك أن يتم:

- الاستفادة من التشريعات المتاحة أثناء تنفيذ السياسة العامة المحلية في تحقيق مشاركة فاعلة للنساء والشباب بما يضمن تنفيذها بصورة مرضية تلبي احتياجات النساء والشباب التي تمّ إقرارها في إطار تلك السياسة.
- توفر مكونات مؤسسية رسمية ضمن الهيئات المحلية تعنى بتحقيق مشاركة فعَّالة لممثلين عن النساء والشباب أثناء عملية تنفيذ السياسات المحلية، إلى جانب وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة تمثّل هاتين الفئتين ولديها مقدرة مؤسسية للمشاركة في تنفيذ السياسات المحلية، وبالتالي ضمان عكس تلك الاحتياجات بصورة مرضية ووفقا لما تمّ إقراره في تلك السياسة.
- تمكين فئتي النساء والشباب من الوصول السهل إلى البيانات والمعلومات اللازمة وتحليلها بوسائل مختلفة بما في ذلك أنظمة المعلومات واستخدامها في دعم عملية تنفيذ السياسة العامة بما يضمن وجود مخرجات تعكس احتياجات هاتين الفئتين عند تنفيذ السياسة المحلية.
- استخدام وسائل التوعية والحشد الجماهيرية لمناصرة عملية تنفيذ السياسة المحلية وتكوين ضغط مجتمعي على المعنيين في الهيئات المحلية بصور تضمن تحقيق احتياجات النساء والشباب التنموية أثناء تنفيذ السياسة العامة على المستوى المحلي.
- بناء قدرات قيادات نسوية وشبابية لتمكينهم من المشاركة الفاعلة مع الهيئات المحلية لاستيعاب تلك الاحتياجات عند عملية تنفيذ السياسة العامة المحلية.

ويمكن تحديد كيفية استخدام آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب في إطار كل خطوة من خطوات عملية تنفيذ السياسة العامة على المستوى المحلي، وذلك كما يلي:

الخطوة (١): توفير التمويل:

آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنيون بالتنفيذ
آليات تشريعية: قوانين ولوائح تلزم الجهات المركزية والمحلية بتوفير التمويل وتنظم عملية توفير التمويل واسهام المجتمع في ذلك.	مجلس النواب مجلس الوزراء
آليات مؤسسية رسمية: تشمل مكّونات تنظيمية وإجراءات عمل واضحة للتعامل مع الموارد المالية المخصّصة للسياسة وتسهيل وصول المعنيين بالتنفيذ إليها وفق إجراءات شفّافة وسليمة.	الأجهزة المركزية المعنية الهيئات المحلية
آليات مؤسسية مجتمعية: مكّونات تنظيمية لديها المقدرة على إدارة التمويلات الخاصة بالسياسة (المشروع) وفقا لإجراءات شفافة وسليمة تتيح كفاءة وفعالية استغلال الموارد المالية المخصّصة للسياسة.	منظمات المجتمع المدني لجان المستفيدين اللجان التنموية
آليات معلوماتية: تشمل إتاحة ونشر المعلومات الخاصة بالتمويل وتخصيصاته بشفافية لمختلف المعنيين والمستفيدين.	الأجهزة المركزية المعنية الهيئات المحلية
آليات جماهرية: تشمل التوعية والحشد لتوفير المساهمة المجتمعية في حال تطلب الأمر ذلك.	منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام
آليات بناء قدرات: تشمل بناء قدرات المعنيين بإدارة المشروع في اللجان التنموية ولجان المستفيدين في مجال إدارة المالية للمشروعات.	السلطات المركزية والمحلية منظمات المجتمع المدني

الخطوة (٢): وضع الخطط التفصيلية والتصميمات:

آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنيون بالتنفيذ
آليات تشريعية: تشمل قوانين ولوائح وسياسات تنموية تنظّم عملية وضع الخطط التفصيلية والتصميمات.	مجلس النواب مجلس الوزراء الأجهزة المركزية المعنية
آليات مؤسسية: تشمل مكونات تنظيمية لإدارة عملية وضع الخطط التفصيلية والتصميمات ولديها إجراءات وأساليب عمل واضحة لإعداد هذه الخطط والتصميمات أو ادارة مناقصاتها بشفافية.	المكاتب التنفيذية المجالس المحلية
آليات مؤسسية مجتمعية: مكونات تنظيمية مجتمعية لديها المقدرة على المشاركة في وضع الخطط التفصيلية، أو إدارة عملية إعداد التصميمات من خلال مناقصات شفافة.	لجان التنمية لجان المستفيدين منظمات المجتمع المدني
آليات معلوماتية: تشمل توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الخطط التفصيلية والتصميمات ومعلومات حول المقاولين والشركات المنفّذة.	المكاتب التنفيذية المجالس المحلية لجان التنمية لجان المستفيدين
آليات بناء القدرات: تشمل تدريب وتأهيل المعنيين بإعداد الخطط التفصيلية وإدارة المناقصات الخاصة بالسياسة أو المشروعات.	الأجهزة المركزية المعنية السلطات المحلية منظمات المجتمع المدني

الخطوة (٣): تهيئة متطلبات تنفيذ السياسة (المشروع) الأخرى:

آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنيون بالتنفيذ
آليات تشريعية: تشمل قوانين ولوائح وسياسات تحدّد المعنيين بتوفير المتطلبات الأخرى -من غير التمويل- كالأراضي، والموارد البشرية وغيرها.	مجلس النواب مجلس الوزراء الاجهزة المركزية المعنية
آليات مؤسسية رسمية: تشمل مكونات تنظيمية تعنى بتوفير المتطلبات الأخرى وفق إجراءات وقواعد عمل واضحة وسهلة.	الأجهزة المركزية المعنية السلطات المحلية
آليات مؤسسي مجتمعية: تساهم في توفير بعض المتطلبات الأخرى كالأراضي.	منظمات المجتمع المدني لجان المستفيدين اللجان التنموية
آليات معلوماتية: تشمل توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالمواصفات الخاصة بالمتطلبات الأخرى ومصادرها وتكلفتها وبدائلها.	الاجهزة المركزية المعنية السلطات المحلية المجتمع المدني
آليات توعوية وجماهيرية: تشمل التوعية والحشد الجماهيري لإقناع الأطراف المجتمعية والمساهمين المجتمعين لتوفير بعض الاحتياجات الاخرى كالأراضي باعتبارها مساهمة مجتمعية.	منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام

الخطوة (٤): البدْء بالتنفيذ الفعلي للسياسة (المشروع):

آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنين بالتنفيذ
آليات تشريعية: تشريعات في مستويات مختلفة تحدد القواعد والادوار الأساسية للمعنيين بتنفيذ السياسات العامة (البرامج والمشروعات)	مجلس النواب مجلس الوزراء الأجهزة المركزية المعنية
آليات مؤسسية رسمية: مكّونات تنظيمية لديها القدرة وتعمل وفقا لإجراءات وأساليب واضحة لتنفيذ السياسات.	المكاتب التنفيذية
آليات مؤسسية مجتمعية: مكّونات تنظيمية مجتمعية لديه القدرة على تنفيذ مشروعات تنموية تسند إليها.	لجان المستفيدين اللجان التنموية
آليات معلوماتية: تشمل مختلف البيانات والمعلومات التفصيلية والخرائط المتعلقة ببيئة تنفيذ المشروع وقت التنفيذ الفعلي والداعمة لعملية التنفيذ. بالإضافة إلى أنظمة معلومات تعالج البيانات وتدعم التحليل للتنفيذ.	الاجهزة المركزية المعنية المكاتب التنفيذية المكونات المجتمعية
آليات جماهيرية: الحشد والتوعية بالمشروع والمساندة لتنفيذه.	منظمات المجتمع المدني وسائل الاعلام
آليات بناء قدرات: تدريب وتأهيل المعنيين بالتنفيذ والداعمين لعملية التنفيذ.	الاجهزة المركزية المعنية المكاتب التنفيذية منظمات المجتمع المدني

ثالثاً- آليات الإدماج لأولويات احتياجات النساء والشباب في عملية تقويم السياسة العامة على المستوى المحلي:

ماذا نقصد بإدماج أولويات احتياجات النساء والشباب في عملية تقويم السياسة العامة على المستوى المحلي؟

ذلك يعني توفر واستخدام الأطر التشريعية، والمؤسسية الرسمية والمجتمعية، والوصول إلى البيانات والمعلومات وتحليلها بمختلف الوسائل اليدوية والحاسوبية، وتفعيل أساليب ووسائل المناصرة والحشد الجماهيرية، وبناء قدرات المعنيين من فئتي النساء والشباب، كل ذلك من أجل مشاركة فاعلة للنساء والشباب في عملية تقويم السياسة العامة المحلية (المتابعة والرقابة والتقييم وتعديل السياسة أو تصحيح مسارها) بصورة تمكّن من التأكد من أن مخرجات السياسة العامة وما نتج عنها يلبي احتياجات هاتين الفئتين وتحقق مستوى رضا مناسب لديهم.

كما يعني ذلك أن يتمّ:

- لاستفادة من التشريعات المتاحة أثناء تقويم السياسة العامة المحلية من خلال ضمان تحقيق مشاركة فاعلة للنساء والشباب في الرقابة والتقييم للسياسات العامة المحلية والتأكد من أنه جرى تنفيذها وعكس مخرجاتها بصورة مرضية تلبي احتياجات النساء والشباب المحَّددة من تلك السياسة.
- توفّر مكّونات مؤسسية رسمية ضمن الهيئات المحلية تعنى بتحقيق مشاركة فعالة لممثلين عن النساء والشباب أثناء عملية تقويم السياسة العامة المحلية، إلى جانب وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة تمثّل هاتين الفئتين ولديها مقدرة مؤسسية للقيام بتقويم السياسات المحلية، وبالتالي التأكد فعليا من أنه تمّ عكس تلك الاحتياجات بصورة مرضية ووفقا لما تمّ إقراره في تلك السياسة.
- تمكين فئتي النساء والشباب من الوصول السهل إلى البيانات والمعلومات اللازمة وتحليلها بوسائل مختلفة بما في ذلك أنظمة المعلومات واستخدامها في دعم عملية تقويم السياسة العامة بما يضمن التأكد من أن مخرجات السياسة ونتائجها تعكس احتياجات هاتين الفئتين وبصورة مرضية.
- استخدام وسائل التوعية والحشد الجماهيرية لتحقيق مشاركة فاعلة للنساء والشباب في عملية التقويم للسياسة العامة والتأكد من مخرجاتها ونتائجها وآثارها تلبي احتياجات هاتين الفئتين بصورة مرضية.
- بناء قدرات قيادات نسوية وشبابية لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في عملية تقويم السياسة العامة والتأكد من أن مخرجاتها تلبي احتياجات هاتين الفئتين بصورة مرضية.

ويمكن تحديد كيفية استخدام آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب في إطار كل خطوة من خطوات عملية تقويم السياسة العامة على المستوى المحلي، وذلك كما يلي:

الخطوة (١): الرقابة والمتابعة للسياسة (المشروع):

آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنيون بالتنفيذ
آليات تشريعية: تشمل قوانين ولوائح تنظّم عملية الرقابة والمتابعة للسياسة وتحدّد أدوار مختلف المعنيين في مختلف المستويات وتسمح برقابة ومتابعة مجتمعية للسياسة.	مجلس النواب مجلس الوزراء الاجهزة المركزية المعنية
آليات مؤسسية: مكونات تنظيمية في الأجهزة الرسمية المعنية تعنى بالرقابة والتقييم للسياسة (المشروع) والتأكد من أن مسار تنفيذها وفقا للأهداف المحددة والخطط المقرّة وبالمعايير المعتمدة للسياسة ومن خلال أساليب عمل واجراءات واضحة وسليمة ومقرة.	مجلس النواب الهيئات الرقابية المعنية الأجهزة المركزية المعنية المجالس المحلية
آليات مؤسسية مجتمعية: تشمل توفر مكونات تنظيمية وإجراءات وأساليب محددة ودقيقة وموضوعية ومهنية للرقابة والمتابعة باسم المستفيدين والتأكد من أن مصالح المستفيدين تتحقّق من خلال السياسة (المشروع).	منظمات المجتمع المدني لجان المستفيدين اللجان التنموية
آليات معلوماتية: تشمل مختلف البيانات والمعلومات وأساليب التحليل اللازمة لإجراء الرقابة والمتابعة وإعداد تقارير رقابية دقيقة.	الهيئات المحلية المؤسسات المعنية بالتنفيذ بما في ذلك المقاولون والشركات.
آليات توعوية وجماهيرية: تشمل التوعية والحشد لمضامين التقارير الرقابية والضغط لتصحيح مسار السياسة أو المشروع.	منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام
آليات بناء قدرات: تدريب وتأهيل المعنيين بالرقابة والمتابعة على تنفيذ السياسة (المشروع).	الأجهزة الرسمية المعنية منظمات المجتمع المدني

الخطوة (٢): التقييم للسياسة (المشروع):

آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنيون بالتنفيذ
آليات تشريعية: تشمل قوانين ولوائح تنظّم عملية الرقابة والمتابعة للسياسة وتحدّد أدوار مختلف المعنيين في مختلف المستويات وتسمح برقابة ومتابعة مجتمعية للسياسة.	مجلس النواب مجلس الوزراء الاجهزة المركزية المعنية
آليات مؤسسية: مكونات تنظيمية في الأجهزة الرسمية المعنية تعنى بالرقابة والتقييم للسياسة (المشروع) والتأكد من أن مسار تنفيذها وفقا للأهداف المحددة والخطط المقرّة وبالمعايير المعتمدة للسياسة ومن خلال أساليب عمل واجراءات واضحة وسليمة ومقرة.	مجلس النواب الهيئات الرقابية المعنية الأجهزة المركزية المعنية المجالس المحلية
آليات مؤسسية مجتمعية: تشمل توفر مكونات تنظيمية وإجراءات وأساليب محددة ودقيقة وموضوعية ومهنية للرقابة والمتابعة باسم المستفيدين والتأكد من أن مصالح المستفيدين تتحقّق من خلال السياسة (المشروع).	منظمات المجتمع المدني لجان المستفيدين اللجان التنموية
آليات معلوماتية: تشمل مختلف البيانات والمعلومات وأساليب التحليل اللازمة لإجراء الرقابة والمتابعة وإعداد تقارير رقابية دقيقة.	الهيئات المحلية المؤسسات المعنية بالتنفيذ بما في ذلك المقاولون والشركات.
آليات توعوية وجماهيرية: تشمل التوعية والحشد لمضامين التقارير الرقابية والضغط لتصحيح مسار السياسة أو المشروع.	منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام
آليات بناء قدرات: تدريب وتأهيل المعنيين بالرقابة والمتابعة على تنفيذ السياسة (المشروع).	الأجهزة الرسمية المعنية منظمات المجتمع المدني

الخطوة (٣): التقويم من خلال تصحيح اختلالات (التعديل/التطوير) السياسة (المشروع):

آليات الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنيون بالتنفيذ
آليات تشريعية: قوانين ولوائح تنظم التعامل لتصحيح مسار السياسات (المشروعات) التي تم تقييمها وتحدد ادوار الاطراف المعنية بذلك.	مجلس النواب مجلس الوزراء الاجهزة المركزية المعنية
آليات مؤسسية رسمية: تشمل مكونات تنظيمية معنية بإدارة مسار السياسات (المشروعات) وتصحيحها أو تطويرها وفقا لتقارير التقييم ومن خلال إجراءات وأنظمة عمل واضحة ومحدّدة.	الأجهزة المركزية المعنية الهيئات المحلية على مستوى المحافظة والمديرية.
آليات مؤسسية مجتمعية: لديها القدرة والتمكين لمتابعة الجهات المعنية لإصلاح مسار السياسة (المشروع) وفقا لما تحدّده مصالح المستفيدين.	منظمات المجتمع المدني لجان المستفيدين اللجان التنموية
آليات معلوماتية: تشمل توفير البيانات والمعلومات واساليب التحليل والدراسة اللازمة لإصلاح مسار السياسة وتكلفة ذلك بما يخدم مصالح الفئات المستفيدة.	الهيئات المحلية المؤسسات المعنية بالتنفيذ بما في ذلك المقاولون والشركات المجتمع المدني
آليات جماهيرية: تشمل الحشد والتوعية بمخاطر عدم تصحيح مسار السياسة وفوائد تطويرها أو تعديلها والضغط على الجهات المعنية بإجراء التعديلات التي حددتها تقارير التقييم للسياسة (المشروع).	منظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام

ملخص إدارة عمليات السياسة العامة على المستوى المحلي في الجمهورية اليمنية:

تنظم التشريعات في الجمهورية اليمنية عمليات السياسة العامة على المستوى المحلي من خلال مجموعة من الخطوات التفصيلية في إطار العمليات الأساسية الثلاث للسياسات العامة الصنع، التنفيذ، التقييم، وتتحدّد أبرز هذه الخطوات في إطار كل عملية على حدة وذلك على النحو التالي:

أولاً: عملية صنع السياسة العامة:

العمليات والخطوات	دور المجتمع المدني
١-جمع المعلومات	إشراك منظمات المجتمع المدني أثناء النزول الميداني إلى المصادر الأولية (الواقع) لتأكيد البيانات وتصحيحها وفي الوقت نفسه جمع معلومات حول نوعية الخدمة المقدمة.
٢-تحليل المشكلة ووضع البدائل	تحديد كل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتحليل أسباب للمشكلة للوصول إلى البدائل التي ستساعد الوحدة الإدارية في التغلب على تلك المشاكل، والحصول على كافة التعليقات حول تحليل المشكلات والبدائل والحلول.
٣-تحليل البدائل واختيار البديل الأنسب	استخدام عدد من الأساليب تبدأ بشجرة المشكلات، عن طريق عقد لقاءات مع المجتمع المدني (نساء ورجال) لمعرفة أهم المشاكل المحيطة بالمجتمع المحلي، بعدها مرحلة تحليل الوضع الراهن (سكطه) والانتقال إلى معايير ترتيب الأوليات المؤدية لحل المشكلة واختيار البديل الأنسب (التدرج الزوجي والتدرج التفضيلي).
٤-إقرار السياسة واعتمادها	مشاركة المجتمع المدني في مرحلة إقرار السياسة من خلال حضور ممثلين للمنظمات العاملة في المجتمع المحلي اجتماعات السلطات المحلية، للدفاع عن المشاريع والبرامج وإدراجها في خطط المديرية؛ كونها تمثل أولويات واحتياجات ملحة للمجتمع المحلي.

ثانياً: عملية تنفيذ السياسة العامة:

العمليات والخطوات	دور المجتمع المدني
١- وضع خطة تنفيذ السياسة العامة	مشاركة المجتمع المدني في عملية التنفيذ للسياسات والبرامج المقرّة من السلطات الرسمية.
٢- التوعية والحشد والمساندة	توسيع تحالفات وشبكات منظمات المجتمع المدني وتعزيز دورها كقوة ضغط تعبّر عن الرأي العام إزاء القضايا الأساسية للتنمية.
٣- توفير الدعم السياسي	من خلال قيام الحكومة بتقديم الدعم والمساندة السياسية للسلطات المحلية والمجتمع المحلي يُشكل أساساً لمنهج التدخل التنموي بالمشاركة في تصميم وتنفيذ السياسات العامة بطريقة تتوافق مع القدرات الفنية للوحدات الإدارية.
٤- تهيئة الكادر	من خلال تلبية حاجات منظمات المجتمع المدني لتعزيز قدراتها على المساهمة في تصميم السياسات العامة، والمشاركة في مراقبة تنفيذها، وتقويم أدائها؛ مع أهمية تلبية احتياجات اللامركزية لتطوير القدرات البشرية والمؤسسية في عملية تخطيط وتنظيم وتقويم مناهج التنمية.
٥- التنفيذ المرحلي للسياسة والمتابعة	من خلال التنفيذ الأولي للمشروع أو تشكيل لجان مشرفه على التنفيذ، وإعداد برنامج تنموي محلي بعد انتهاء كل مرحلة من مراحل تنفيذ المشروع.

ثالثاً: الرقابة وتقييم السياسة العامة:

العمليات والخطوات	دور المجتمع المدني
١- الرقابة على تنفيذ السياسة العامة على المستوى المحلي	من خلال تحليل الطلبات الواردة من المستويات المحلية أو اللامركزية ومتابعة ردود الفعل عليها ومشاركة جميع الأطراف المعنية والمهتمة.
٢- تقييم مستوى تنفيذ السياسة العامة على المستوى المحلي	إمكانية القيام بمبادرات ذاتية لتقييم نتائج تطبيق السياسات (الخطط على مستوى المديريات).

مراحل إعداد الخطة والموازنة العامة على مستوى السلطة المحلية:

المرحلة	انواع الآليات الممكنة الإدماج لاحتياجات النساء والشباب	المعنيون بالتنفيذ
المرحلة الأولى: التهيئة والاستعداد	آليات تشريعية، آليات معلوماتية (جمع وتحليل البيانات)، آلية بناء قدرات.	الهيئات المحلية على مستوى المديرية، المكاتب التنفيذية في المديرية، المجتمع المدني
المرحلة الثانية: المناقشة والإقرار للموازنة في المديرية	آليات مؤسسية رسمية، آليات معلوماتية.	الهيئات المحلية على مستوى المديرية.
المرحلة الثالثة: تجميع الموازنة وإقرارها على مستوى المحافظة	آليات مؤسسية رسمية، آليات معلوماتية.	الهيئات المحلية على مستوى المديرية والمحافظة
المرحلة الرابعة: المرحلة الدستورية لإقرار الموازنة ضمن الموازنة العامة للدولة	آليات مؤسسية رسمية، آليات معلوماتية.	الأجهزة والهيئات المركزية.
المرحلة الخامسة: التنفيذ للخطط والموازنات	آليات مؤسسية رسمية، آليات توعوية وجماهيرية.	الهيئات المحلية فيما يتعلق بالإشراف، أما التنفيذ فعبر مقاولين.
المرحلة السادسة: التقييم	آليات بناء قدرات، آليات مؤسسية رسمية ومجتمعية، آليات معلوماتية، آليات جماهيرية.	الهيئات المحلية، الأجهزة المركزية، المجتمع المدني

المعوقات المؤثرة على تحقيق فاعلية إدماج احتياجات النساء والشباب في السياسة العامة على المستوى المحلي في اليمن:

أولاً- أبرز المعوقات المشتركة:

١) قصور في الإطار التشريعي المنظّم للمشاركة المجتمعية وتحقيق إدماج لأولويات الاحتياجات للفئات المقصية وفي مقدمتها النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي.

٢) ضعف قدرة الأطر المؤسسية الرسمية والمجتمعية على تحقيق مشاركة مجتمعية لمختلف الفئات وإدماج أولوياتها بصورة عادلة في السياسات المحلية.

٣) قصور في الحصول على البيانات والمعلومات وضعف في أساليب تحليلها إلى جانب محدودية الاستفادة من أنظمة المعلومات في تحليل المشكلات ووضع بدائل الحلول.

٤) محدودية فرص وبرامج التدريب والتأهيل المتاحة في أوساط الفئات المعنية مما يضعف من مستوى مشاركتها في مختلف عمليات صنع وتنفيذ وتقويم السياسة العامة وضمان إدماج أولوياتها في إطار السياسات المحلية.

٥) الفساد الإداري الكامن والذي يحدّ من تحقيق فرص عادلة لمختلف الفئات.

ثانياً - أبرز المعوقات الخاصة بإدماج احتياجات النساء:

١) العوامل الاجتماعية والثقافية الكابحة والتي تفرز نظرة سلبية للمرأة وأولويات احتياجاتها، مما يعيق تفهم بعض الأولويات التي تحقّق للمرأة تطوّراً نوعياً لدورها في المجتمع.

٢) محدودية في تواجد المرأة في منظمات المجتمع المدني وبالتالي محدودية قدرتها في التأثير على القرار في إطار تلك المنظمات، مما ينعكس ضعفاً على تأثيرها في فرض أولويات احتياجاتها في السياسات المحلية.

٣) ضعف مستوى التمكين السياسي للمرأة في الهيئات الرسمية المنتخبة ومواقع صنع واتخاذ القرار الرسمي.

٤) ارتفاع مستوى الأمية في أوساط النساء ومحدودية القدرات النوعية المتاحة وخاصة في المجتمعات المحلية، مما يؤثر على إمكانية وعيها بأولويات احتياجاتها والعمل على تحديدها بدقة وفرضها في إطار السياسات المحلية.

ثالثاً - أبرز المعوقات الخاصة بإدماج احتياجات الشباب:

١) محدودية تواجد فئة الشباب في مواقع اتخاذ القرار الحكومي.

٢) ضعف مشروعات البنية الأساسية في المجتمعات المحلية تجعل من إمكانية إدماج بعض أولويات الشباب النوعية موضوع ثانوي في نظر السلطات المحلية والمجتمع نظرا لأن أولويات المجتمع ككل مقدمة على أولويات فئة الشباب.

٣) ضعف مستوى التأهيل النوعي للشباب في الجوانب الفنية المتعلقة بالتعامل مع عمليات السياسة العامة على المستوى المحلي.

٤) نصف فئة الشباب نساء، مما يضاعف من عوائق إدماج أولوياتها في السياسات المحلية نتيجة ضعف دورها في المجتمع والعوائق الثقافية والاجتماعية الأخرى.

تطبيق رقم (٧) آليات الإدماج لأولويات الاحتياجات في عملية صنع السياسة العامة على المستوى المحلي

المجموعة	المشكلة/القضية	السياسة/المشروع
مجموعة الأولويات النسوية	الحرمان من الرعاية الصحية لأعداد كبيرة من الأمهات والأطفال الرضع في المديرية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة وفيات الأمهات والأطفال الرضع، نتيجة عدم توفر مركز قريب لرعاية صحية.	مشروع مركز رعاية أمومة وطفولة
مجموعة الأولويات الشبابية	وجود أعداد كبيرة من الشباب (١٨-٢٤) سنة في مركز المديرية والمناطق حولها يمثلون (٣٠%) من السكان لا يجدون متنفسات واماكن لممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية، مما يقحم بعضهم في تناول القات، وإهدار طاقاتهم وأوقاتهم. كثرة شكاوي الأهالي من إهدار أوقات ابنائهم الشباب.	مركز ثقافي ورياضي في عاصمة المديرية
مجموعة الأولويات المشتركة	بعد المنطقة من الطريق العام يحرم سكانها من فرص الوصول لبعض الخدمات في مركز المديرية ويرفع من وقت وجهد إيصال بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية والحيوانية التي تنتج في المنطقة، بالإضافة إلى المشقة في وصول المرضى إلى المركز الصحي بمركز المديرية، وارتفاع تكلفة نقل البضائع والمنتجات التي يحتاجها السكان من مركز المديرية نتيجة عدم وجود طريق تربط المنطقة بمركز المديرية مع أن الطريق العام ليس بعيدا عن المنطقة. النسبة الأكبر من السكان هم من فئتي النساء والشباب.	طريق ريفي يربط منطقة ذات كثافة سكانية بمركز المديرية

الزمن: (٤٥) دقيقة

الأخوة مجموعة ..... المحترمون

يرجى تحديد الآليات الممكنة لإدماج احتياجات النساء في إطار خطوات عملية صناعة السياسة العامة على المستوى المحلي المحدّدة أعلاه وذلك باستخدام الجدول التالي:

م	الخطوة	الآليات الممكنة وكيفية الاستفادة منها	المعنيون
١	التعرف على المشكلة ودراستها وتحديد الاحتياجات.		
٢	وضع بدائل الحلول وتقييمها.		
٣	صياغة (وضع) السياسة.		
٤	مناقشة وإقرار السياسة		
٥	إعلان السياسة والتوعية بها.		

تطبيق رقم (٨) آليات الإدماج لأولويات الاحتياجات في عملية تنفيذ السياسة العامة على المستوى المحلي

المجموعة	المشكلة/القضية	السياسة/المشروع
مجموعة الأولويات النسوية	الحرمان من الرعاية الصحية لأعداد كبيرة من الأمهات والأطفال الرضع في المديرية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة وفيات الأمهات والأطفال الرضع، نتيجة عدم توفر مركز قريب لرعاية صحية.	مشروع مركز رعاية أمومة وطفولة
مجموعة الأولويات الشبابية	وجود أعداد كبيرة من الشباب (١٨-٢٤) سنة في مركز المديرية والمناطق حولها يمثلون (٣٠%) من السكان لا يجدون متنفسات واماكن لممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية، مما يقحم بعضهم في تناول القات، وإهدار طاقاتهم وأوقاتهم. كثرة شكاوي الأهالي من إهدار أوقات ابنائهم الشباب.	مركز ثقافي ورياضي في عاصمة المديرية
مجموعة الأولويات المشتركة	بعد المنطقة من الطريق العام يحرم سكانها من فرص الوصول لبعض الخدمات في مركز المديرية ويرفع من وقت وجهد إيصال بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية والحيوانية التي تنتج في المنطقة، بالإضافة إلى المشقة في وصول المرضى إلى المركز الصحي بمركز المديرية، وارتفاع تكلفة نقل البضائع والمنتجات التي يحتاجها السكان من مركز المديرية نتيجة عدم وجود طريق تربط المنطقة بمركز المديرية مع أن الطريق العام ليس بعيدا عن المنطقة. النسبة الأكبر من السكان هم من فئتي النساء والشباب.	طريق ريفي يربط منطقة ذات كثافة سكانية بمركز المديرية

الزمن: (٤٥) دقيقة

الأخوة مجموعة ..... المحترمون

يرجى تحديد الآليات الممكنة لإدماج احتياجات النساء في إطار خطوات عملية صناعة السياسة العامة على المستوى المحلي المحدّدة أعلاه وذلك باستخدام الجدول التالي:

م	الخطوة	الآليات الممكنة وكيفية الاستفادة منها	المعنيون
١	توفير التمويل		
٢	وضع الخطط التفصيلية والتصميمات.		
٣	تهيئة متطلبات تنفيذ السياسة (المشروع) الاخرى.		
٤	البدء بالتنفيذ الفعلي للسياسة (المشروع).		

تطبيق رقم (٩) آليات الإدماج لأولويات الاحتياجات في عملية تقويم السياسة العامة على المستوى المحلي

المجموعة	المشكلة/القضية	السياسة/المشروع
مجموعة الأولويات النسوية	الحرمان من الرعاية الصحية لأعداد كبيرة من الأمهات والأطفال الرضع في المديرية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة وفيات الأمهات والأطفال الرضع، نتيجة عدم توفر مركز قريب لرعاية صحية.	مشروع مركز رعاية أمومة وطفولة
مجموعة الأولويات الشبابية	وجود أعداد كبيرة من الشباب (١٨-٢٤) سنة في مركز المديرية والمناطق حولها يمثلون (٣٠%) من السكان لا يجدون متنفسات واماكن لممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية، مما يقحم بعضهم في تناول القات، واهدار طاقاتهم وأوقاتهم. كثرة شكاوي الأهالي من إهدار أوقات ابنائهم الشباب.	مركز ثقافي ورياضي في عاصمة المديرية
مجموعة الأولويات المشتركة	بعد المنطقة من الطريق العام يحرم سكانها من فرص الوصول لبعض الخدمات في مركز المديرية ويرفع من وقت وجهد إيصال بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية والحيوانية التي تنتج في المنطقة، بالإضافة إلى المشقة في وصول المرضى إلى المركز الصحي بمركز المديرية، وارتفاع تكلفة نقل البضائع والمنتجات التي يحتاجها السكان من مركز المديرية نتيجة عدم وجود طريق تربط المنطقة بمركز المديرية مع أن الطريق العام ليس بعيدا عن المنطقة. النسبة الأكبر من السكان هم من فئتي النساء والشباب.	طريق ريفي يربط منطقة ذات كثافة سكانية بمركز المديرية

الزمن: (٤٥) دقيقة

الأخوة مجموعة ..... المحترمون

يرجى تحديد الآليات الممكنة لإدماج احتياجات النساء في إطار خطوات عملية صناعة السياسة العامة على المستوى المحلي المحدّدة أعلاه وذلك باستخدام الجدول التالي:

م	الخطوة	الآليات الممكنة وكيفية الاستفادة منها	المعنيين
١	الرقابة والمتابعة للسياسة (المشروع)		
٢	التقييم للسياسة (المشروع).		
٣	التقويم من خلال تصحيح الاختلالات أو التعديل أو التطوير للسياسة (المشروع).		

تطبيق رقم (١٠) المعوقات التي تواجه إدماج أولويات احتياجات النساء والشباب في السياسات العامة على المستوى المحلي

المجموعة	السياسة/ المشروع
مجموعة الأولويات النسوية	مشروع مركز رعاية أمومة وطفولة
مجموعة الأولويات الشبابية	مركز ثقافي ورياضي في عاصمة المديرية
مجموعة الأولويات المشتركة	طريق ريفي يربط منطقة ذات كثافة سكانية بمركز المديرية

الزمن: (٣٠) دقيقة

الأخوة مجموعة/ ..... المحترمون

يرجى التكرم بتحديد أبرز المعوقات التي قد تواجه إدماج السياسات أولويات احتياجات النساء في مديريتكم وذلك وفقا للسياسة/ المشروع المحدّد أعلاه للمجموعة، وذلك باستخدام الجدول التالي:

م	المعوق المحتمل	كيفية تأثير المعوق
١		
٢		
٣		
٤		
٥		
٦		
٧		

المصادر والمراجع:

١. اصلاح اجاد، تطور مفاهيم المرأة والتنمية تقييم نقدي من المنظور العربي، ورقة عمل، بدون.
٢. الاسكوا، السياسات الاجتماعية المتكاملة في منطقة الاسكوا، التقرير الثالث.
٣. الاسكوا، تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسة العامة.
٤. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تمكين المرأة من أجل أحزاب سياسية اقوى، ٢٠١٢م.
٥. التوصل إلى الخيارات دليل تعلم النساء على القيادة، مهناز افخمي وآخرين، التضامن النسائي للتعلّم من أجل الحقوق والتنمية والسلام بالتعاون مع الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، ٢٠٠٢م.
٦. المؤسسة الأمريكية للتنمية، إدماج احتياجات النوع الاجتماعي في سياسات أنشطة المنظمات غير الحكومية.
٧. أمين المقطري، دليل المواطن لفهم اللامركزية ونظام الحكم، مفكرة الديمقراطية ٢ مؤسسة تمكين للتنمية.
٨. أيمن طه حسن حمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٨م.
٩. ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م.
١٠. جمس اندرسون، صنع السياسة العامة، جامعة هيوستن، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة ٢٠٠٧م.
١١. خالد محسن الاكوع، مبادئ السياسة العامة، مركز تطوير الإدارة العامة- جامعة صنعاء ٢٠١٠م.
١٢. خديجة الرباح واخرون، دليل إدماج مقاربات النوع الاجتماعي في ميزانيات الجماعات المحلية، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، ٢٠٠٦م.
١٣. رياض عشيوش واخرون، الحكم الرشيد، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر ، ٢٠٠٨م
١٤. عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة مدخل أداء الحكومات، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،٢٠٠٨م.
١٥. عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،
١٦. صبحى محرم وعمر وصفى عقيلى، المشَاركة الشعبيَة في الحكم المحَلى، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٧٤م.
١٧. فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة من منظور كلي في البنية والتحليل، دار المسيرة، عمان الأردن،٢٠٠١م.
١٨. كمال المنوفي، الاتجاهات المعاصرة في السياسة العامة الكورية، جامعة القاهرة،٢٠٠٠م.
١٩. لبيب شائف محمد، دليل المشاركة المجتمعية في السياسة العامة على المستوى المحلي، منظمة برجرسيو – اليمن، ٢٠١٢م.
٢٠. محمد الحمادي، تطوير منظومة المشاركة المجتمعية، بحث ماجستير، مركز تطوير الإدارة العامة – جامعة صنعاء،٢٠١٢م.
٢١. محمد حسن باقرضي، دور المرأة في التنمية في البحرين، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الدوحة قطر ابريل ٢٠١٢م.

٢٢ . مرشد جابر احمد علي، مشاركة المجتمع ودورها في التنمية الريفية في الجمهورية اليمنية، دراسة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١١م.
٢٣ . مركز خدمات المنظمات غير الحكومية المصرية، إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وأنشطة المنظمات غير الحكومية، القاهرة ،٢٠٠٩م.
٢٤ . ايمن الحماقي، مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة به، كلية التجارة جامعة عيش شمس، بدون تاريخ.
٢٥ . وزارة الادارة المحلية، دليل إدارة النفقات العامة الخاصة بوضع الخطة والموازنة المحلية، ٢٠٠٩م.
٢٦ . وزارة الادارة المحلية، قانون السلطة المحلية رقم ٤لسنة ٢٠٠٠، منشورات وزارة الادارة المحلية.
٢٧ . وزارة الادارة المحلية، اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية رقم ٤لسنة ٢٠٠٠، منشورات وزارة الادارة المحلية.
٢٨ . هولجر بندت، بدائل السياسات لنظام الحكم المحلي في اليمن، وزارة الإدارة المحلية،٢٠٠٥م.
.29 http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20581116~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:1153968,00.htm

مشروع أصوات الشباب والنساء

اسم المشروع :

أصوات الشباب و النساء .

تنفيذ و تمويل :

تنفيذ مركز الدراسات و الإعلام الاقتصادي بتمويل من بعثة الاتحاد الأوروبي في صنعاء.

الهدف من المشروع :

تعزيز دور الشباب و النساء و الفاعلين المجتمعيين في تعزيز اللامركزية و الحكم المحلي.

المحافظات المستهدفة في المشروع :

صنعاء ، عدن ، الحديدة، تعز ، حضرموت

ملخص المشروع :

يتكون المشروع من أربع مراحل تأسيس مراكز لدعم الشباب والنساء في المقر الرئيس للمشروع بصنعاء و في المحافظات الأربع المستهدفة وتدريب وتأهيل المسئولين عن تلك المراكز، والمرحلة الثانية تدريب الهيئة الإدارية للمجالس المحلية و المكاتب التنفيذية والقيادات المجتمعية على ممارسة صلاحياتهم في المساءلة والمحاسبة وكيفية التواصل مع الشباب والنساء وتبني أولوياتهم واحتياجاتهم أمام الجهات التنفيذية وإدماجها في خطط التنمية، والمرحلة الثالثة تستهدف الشباب والنساء أنفسهم من خلال رفع وعيهم بعمل المجالس الشعبية المحلية ورصد احتياجاتهم ومشكلاتهم المجتمعية الملحة والتعبير عنها، والمرحلة الرابعة جلسات الاستماع وتستهدف الوصول لأقصى درجات التواصل والاستجابة بين الشباب والنساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية حيث سيتم خلالها تحديد مجموعة من المطالب الملحة للشباب والنساء والتي تؤثر بشكل مباشر على أحوالهم المعيشية ليقوم الأعضاء بتبنيها في اجتماعات المجالس المحلية، والضغط على المسئولين التنفيذيين لتحقيق هذه المطالب، ويتزامن ذلك مع تأهيل الإعلاميين في المحافظات الخمس المستهدفة للتعامل مع قضايا الشباب والنساء.